



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر القروض والمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي في
الأردن (1980-2017)

**The impact of Foreign Debt and Aid on Public
Expenditure in Jordan (1980-2017)**

إعداد الطالبة:

فرح إبراهيم شهاب

(2016310012)

إشراف:

الدكتور سامح العجلوني-رئيساً

الاستاذ الدكتور زكية مشعل- مشرفاً مشاركاً

الفصل الدراسي الصيفي 2018/2019

قرار لجنة المناقشة

أثر القروض والمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي في الأردن (1980-2017)

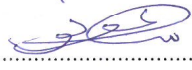
The impact of Foreign Debt and Aid on Public Expenditure in
Jordan (1980-2017)

إعداد الطالبة:

فرح إبراهيم شهاب

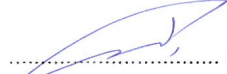
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها

التوقيع: 

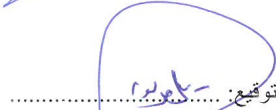
مشرفاً رئيسياً: د. سامح العجلوني

دكتور في الاقتصاد، جامعة اليرموك

التوقيع: 

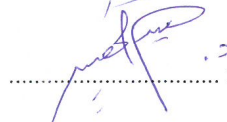
مشرفاً مشاركاً: أ. د. زكية مشعل

أستاذ دكتور في الاقتصاد، جامعة اليرموك

التوقيع: 

عضو: أ. د. رياض المومني

أستاذ دكتور في الاقتصاد، جامعة اليرموك

التوقيع: 

عضو: أ. د. سعيد الخطيب

أستاذ دكتور في الاقتصاد، الجامعة الأردنية

تاريخ المناقشة

2019/07/22

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَإِلَّا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ
يَضُرُّوكَ وَلَا يَضُرُّكَ وَمَا يُضِلُّوكَ إِلَّا مَا يَضِلُّونَ إِلَّا
يَضُرُّوكَ وَأَنْفُسَهُمْ يَصُدُّونَ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن
تَعْلَمُ فَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صدق الله العظيم

سورة النساء، الآية 113

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إليكما يا من أحمل اسمكما بكل افتخار..

إلى قدوتي ونبراسي الذي ينير دربي ... أبي الحبيب

وإلى أعظم سيدات الكون ... أمي الغالية

وإلى كل من كان عوناً لي وسنداً ...

ولكل زميل وزميلة وطالب علم.

فرح إبراهيم شهاب

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني

برحمتك في عبادك الصالحين"

صدق الله العظيم

لله الحمد كله والشكر كله...

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي الفاضلين وقداوتي الدكتور " سامح العجلوني " والأستاذة

الدكتورة " زكية مشعل " لتفضلهما مشكورين بالإشراف على هذه الرسالة ولتوجيهاتهما العلمية التي لا

تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في إنجاز هذه الرسالة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور رياض المومني والأستاذ الدكتور سعيد

الخطيب على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل عناء قراءتها.

وإلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا يد المساعدة، فلهم منا كل الشكر، وأخص منهم الدكتور

"خالد السواعي"، الدكتور "علاء الدين الطراونة"، الدكتور "أحمد الواكد"، والدكتور "عبدالباسط

عثامنة".

فرح إبراهيم شهاب

الملخص

شهاب، فرح ابراهيم. أثر القروض والمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي في الأردن (1980-2017). رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2019.

إشراف: د.سامح العجلوني، أ.د زكية مشعل

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر القروض والمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي الجاري و على الإنفاق الحكومي الرأسمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017). ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام كلا المنهجين التحليل الوصفي والتحليل القياسي، حيث تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL).

توصلت الدراسة إلى أن الأردن يعتمد بشكل كبير على القروض والمساعدات الخارجية لتمويل نفقاته الحكومية، حيث اظهرت نتائج الدراسة أن تأثير القروض الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي وعلى الإنفاق الرأسمالي كان سلبياً في المدى الطويل، في حين كان تأثيره إيجابياً على الإنفاق الجاري ولكنه غير معنوي إحصائياً. أما في المدى القصير فكان تأثير القروض الخارجية إيجابياً ومعنوياً على إجمالي الإنفاق الحكومي وعلى كل من الإنفاق الرأسمالي والجاري. أما فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية فكان الأثر في المدى الطويل إيجابياً ومعنوياً على إجمالي الإنفاق الحكومي وعلى كل من الإنفاق الرأسمالي والجاري. بينما في المدى القصير فكان تأثير المساعدات الخارجية إيجابياً ومعنوياً على إجمالي الإنفاق الحكومي وعلى الإنفاق الرأسمالي، في حين كان التأثير إيجابياً وغير معنوي على الإنفاق الجاري.

وأوصت الدراسة بأهمية توجيه القروض والمساعدات الخارجية بشكل أفضل من خلال إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية للمشاريع الاقتصادية لضمان تحقيق منافع اكبر، إضافة إلى التركيز على تمويل النفقات الاستثمارية والتنموية كما أوصت الدراسة بأهمية العمل على تحسين إدارة النفقات الحكومية، وذلك من خلال ضبط النفقات الجارية غير المبررة، والعمل على تخطيط مفصل للنفقات الرأسمالية.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الخارجية، القروض الخارجية، إجمالي الإنفاق الحكومي، الإنفاق الحكومي الرأسمالي، الإنفاق الحكومي الجاري، التمويل الخارجي، الموازنة العامة، طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	قرار اللجنة
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	الملخص باللغة العربية
هـ	فهرس المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ط	قائمة الملاحق
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1	1-1 المقدمة
2	2-1 مشكلة الدراسة
3	3-1 أهمية الدراسة
3	4-1 أهداف الدراسة
4	5-1 فرضيات الدراسة
4	6-1 منهجية الدراسة
5	7-1 مخطط الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
6	1-2 الإنفاق الحكومي
6	1-1-2 المفهوم
7	2-1-2 أنواع الإنفاق الحكومي
9	2-2 القروض والمساعدات الخارجية
9	1-2-2 مفهوم الاقتراض الخارجي
10	2-2-2 مفهوم المساعدات الخارجية
12	3-2-2 صور المساعدات الخارجية
13	4-2-2 النظرة التاريخية للمساعدات الخارجية
15	3-2 القروض والمساعدات الخارجية في بعض النظريات الاقتصادية
15	1-3-2 نظرية المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)
15	2-3-2 النظرية الماركسية
16	3-2 قضايا متعلقة بعلاقة المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي

16	Fungibility 1-3-2 التبادلية
18	Dependency 2-3-2 التبعية
20	3-3-2 الفساد الاقتصادي
21	4-2 الدراسات السابقة
21	1-4-2 الدراسات العربية
24	2-4-2 الدراسات الأجنبية
الفصل الثالث: الإنفاق الحكومي والقروض والمساعدات الخارجية في الأردن	
29	1-3 الملامح العامة للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-2017)
29	1-1-3 الملامح العامة للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-1991)
30	2-1-3 الملامح العامة للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1992-2005)
31	3-1-3 الملامح العامة للاقتصاد الأردني خلال الفترة (2006-2017)
33	2-3 الإنفاق الحكومي في الأردن
33	1-2-3 تطور الإنفاق الحكومي في الأردن
34	2-2-3 تقسيمات الإنفاق الحكومي في الأردن
36	3-2-3 طرق التمويل النفقات الحكومية في الأردن
37	3-3 القروض والمساعدات الخارجية في الأردن
38	1-3-3 تطور القروض والمساعدات الخارجية في الأردن
39	2-3-3 اسباب اعتماد الأردن على القروض والمساعدات الخارجية
40	3-3-3 هيئات التمويل المانحة للقروض والمساعدات الخارجية
الفصل الرابع: منهجية الدراسة والتحليل القياسي ونتائجه	
44	1-4 النموذج القياسي
45	2-4 متغيرات الدراسة الرئيسية والتعريفات الاجرائية لكل منها
46	3-4 الاختبارات الأولية لمتغيرات الدراسة
46	1-3-4 اختبار جذر الوحدة Unit root test
47	2-3-4 اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني Lag- length Selection test
48	3-3-4 اختبار التكامل المشترك Co-integration test
50	4-3-4 اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM and CUSUM of Squares stability
51	5-3-4 الاختبارات التشخيصية
51	4-4 نتائج الاختبارات الأولية لمتغيرات الدراسة
51	1-4-4 نتائج اختبار جذر الوحدة Unit root test
53	2-4-4 نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني Lag- length Selection test
55	3-4-4 نتائج اختبار التكامل المشترك Co-integration test

57	4-4-4 نتائج تقدير المرونات في المدى الطويل وال المدى القصير
57	أولاً: نتائج تقدير معادلة إجمالي الإنفاق الحكومي
60	ثانياً: نتائج تقدير معادلة الإنفاق الرأسمالي الحكومي
62	ثالثاً: نتائج تقدير معادلة الإنفاق الجاري الحكومي
65	5-4-4 نتائج اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM and CUSUM of Squares stability
68	6-4-4 نتائج الاختبارات التشخيصية
الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	
70	أولاً: الاستنتاجات
72	ثانياً: التوصيات
73	المراجع باللغة العربية
75	المراجع باللغة الأجنبية
77	ملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
34	أهم مؤشرات النفقات الحكومية للفترة الزمنية (2008-2017)	جدول رقم (1-3)
51	نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي-فولر الموسع ADF)	جدول رقم (1-4)
52	نتائج اختبار جذر الوحدة (فيليبس-بيرون PP)	جدول رقم (2-4)
53	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي	جدول رقم (3-4)
54	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لمعادلة الإنفاق الرأسمالي	جدول رقم (4-4)
54	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لمعادلة الإنفاق الجاري	جدول رقم (5-4)
55	نتائج اختبار الحدود لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي	جدول رقم (6-4)
55	نتائج اختبار الحدود لمعادلة الإنفاق الرأسمالي	جدول رقم (7-4)
56	نتائج اختبار الحدود لمعادلة الإنفاق الجاري	جدول رقم (8-4)
57	نتائج تقدير المرونة في المدى القصير والطويل باستخدام ARDL لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي	جدول رقم (9-4)
60	نتائج تقدير المرونة في المدى القصير والطويل باستخدام ARDL لمعادلة الإنفاق الرأسمالي	جدول رقم (10-4)
62	نتائج تقدير المرونة في المدى القصير والطويل باستخدام ARDL لمعادلة الإنفاق الجاري	جدول رقم (11-4)
69	نتائج الاختبارات التشخيصية	جدول رقم (12-4)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
شكل رقم (2-1)	توضيح المساعدات القابلة للاستبدال	17
شكل رقم (1-3)	تطور الإنفاق الحكومي الأردني خلال الفترة الزمنية (1980-2017)	33
شكل رقم (2-3)	تطور الإنفاق الحكومي الرأسمالي والجاري في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017)	35
شكل رقم (3-3)	تطور حجم الإيرادات المحلية والإنفاق الحكومي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017)	37
شكل رقم (4-3)	تطور القروض والمساعدات الخارجية في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017)	39
شكل رقم (5-3)	تطور مقدار الإنفاق بالنسبة إلى المساعدات الخارجية في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017)	43
شكل رقم (1-4)	اختبار CUSUM لمعادلة إجمالي الإنفاق احكومي	65
شكل رقم (2-4)	اختبار CUSUM of square لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي	66
شكل رقم (3-4)	اختبار CUSUM لمعادلة الإنفاق الرأسمالي	66
شكل رقم (4-4)	اختبار CUSUM of square لمعادلة الإنفاق الرأسمالي	67
شكل رقم (5-4)	اختبار CUSUM لمعادلة الإنفاق الجاري	67
شكل رقم (6-4)	اختبار CUSUM of square لمعادلة الإنفاق الجاري	68
قائمة الملاحق		
رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
ملحق رقم (1)	بيانات الدراسة	79

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تستخدم الحكومات الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية لتحقيق معدلات نمو اقتصادية متزايدة، حيث تعتمد الحكومات على مصادر عدة لتمويل نفقاتها من أهمها، الإيرادات المحلية والتمويل الخارجي بكافة أنواعه.

أدى الجدل الكبير حول التمويل الخارجي بشقيه القروض والمساعدات الخارجية إلى ظهور العديد من الدراسات والأبحاث التي تحدثت عن أثاره وأبعاده المختلفة، إذ ألقت الأحداث السياسية والاقتصادية المحلية منها والعالمية بظلالها على تلك التمويلات، كما أن الدورات الاقتصادية ما بين رواجٍ مصاحب لزيادة في حجم القروض والمساعدات الخارجية، وكسادٍ مصاحب لانخفاضهما، قد ألقت الدورات بظلالها على الاقتصاد الأردني وعلى الإنفاق الحكومي بالتحديد.

لقد ازداد اهتمام الملل النامية بالاقتراض الخارجي حيث وجدته سبيلاً مهماً وسريعاً لملى فجوة الادخارية وفجوة العملات الأجنبية وفجوة العجز الموازنة العام التي تعاني منها، وبالتالي تحقيق معدلات متزايدة من النمو الاقتصادي في هذه الدول. بالرغم من ذلك تكمن آثار بعض القروض الخارجية بأنها تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المقترضة هذا الأمر الذي جعل من هذه القروض مشكلة تواجه حاضر ومستقبل الدول المقترضة.

أما المساعدات الخارجية، فلا تقتصر على المساعدات الخاصة بالإغاثة الإنسانية التي يتم تقديمها في حالات الكوارث والتدفقات النقدية غير المستردة، فمفهوم المساعدات الخارجية أوسع من ذلك، حيث تتعلق بالمنح الرسمية والقروض الميسرة التي تستهدف نقل الموارد من الدول المتقدمة للدول الأقل تقدماً، من أجل المشاركة في تنمية وتوزيع الدخل.

لقد واجه الأردن العديد من الأزمات الاقتصادية بسبب عوامل عدة، نتج عنها العديد من التحديات التي شكلت عبئاً على الاقتصاد الأردني، كالعجز المستمر في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات، وازدياد نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي. لهذا تقوم العديد من دول

العالم بتقديم الدعم المالي للأردن سواءً المساعدات الخارجية أو القروض الخارجية، وذلك من أجل مساعدته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتخفيف من اعباء تلك الازمات. وقد حاز تمويل العجز في الموازنة العامة على النصيب الكبير من تلك المساعدات والقروض الخارجية في السنوات العشر الأخيرة (2007-2017)م، وذلك بسبب العديد من الازمات الاقتصادية كالأزمة المالية العالمية التي بدأت في بداية عام 2008م والازمات السياسية كالربيع العربي في بداية عام 2011م، وغيرهم من الأحداث والازمات التي حدثت في تلك الفترة.

تواجه الموازنة العامة الأردنية عجزاً متراكماً نتيجة زيادة النفقات الحكومية بمعدلات تفوق الإيرادات المحلية، بمعنى قصور الإيرادات المحلية الحكومية عن تغطية كامل النفقات الحكومية، مما أدى إلى بروز فجوة تمويلية يجب تغطيتها إما بالتمويل الداخلي كالإيرادات المحلية والقروض الداخلية أو بالتمويل الخارجي كالقروض والمساعدات الخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الحكومية قد بلغت في عام 2017م حوالي 8.8 مليار دينار أردني مقارنة ب 436.9 مليون دينار أردني عام 1980م؛ أي بنسبة نمو 19.14%. في المقابل بلغت الإيرادات الحكومية عام 2017م حوالي 7.3 مليار دينار أردني مقابل 218.6 مليون دينار أردني عام 1980م؛ أي بنسبة نمو 32.39%. وبالرغم من ارتفاع نسبة نمو الإيرادات المحلية، إلا أن الموازنة العامة بقيت تُعاني من العجز المزمن، الأمر الذي أدى إلى الاستعانة بالقروض والمساعدات الخارجية لتغطية جزء من النفقات الحكومية، حيث بلغ القروض والمساعدات الخارجية في عام 2017م ما يُقارب 1.4 مليار دينار أردني بينما كان يبلغ مقدارهما في عام 1980م حوالي 92.3 مليون دينار أردني؛ أي بنسبة نمو 14.17% (وزارة المالية، 2018).

ولذلك، تُعد مسألة مدى فعالية القروض والمساعدات الخارجية التي وجهت للأردن خلال الأعوام السابقة، على الإنفاق الحكومي بشقيه الإنفاق الجاري والرأسمالي وتأثيرهما من المسائل المهمة التي تساعد في فهم الأبعاد التي قد تؤثر على الأوضاع الاقتصادية.

2-1 مشكلة الدراسة

في ظل التداخيات والازمات السياسية والاقتصادية التي واجهت المنطقة، عانى الأردن بسبب موقعه الجغرافي والسياسي معاناة كبيرة، فالأردن محاط بثلاث دول تواجه نزاعات و

ازمات سياسية (فلسطين، سوريا، العراق). وكان آخر هذه الأحداث وأبرزها اللجوء السوري للأردن في ظل الحرب الأهلية السورية منذ بداية 2011م، والذي أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالأخص زيادة الإنفاق العسكري و الأمني.

بالرغم من الأثار الإيجابية للقروض والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية للدول المستفيدة وتقليل العجز في موازنتها إلا أن لها آثاراً سلبية على هذه الدول، كالزيادة في الابعاء المالية والسياسية التي تقع على كاهل الدولة، ومع ذلك تقوم الدول النامية مثل الأردن بالاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية كمساند لإيراداتها المحلية في رفق خزينة الدولة بالمبالغ اللازمة لتقليل عجز الموازنة والمساهمة في تغطية النفقات الحكومية للدولة.

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما هو تأثير القروض والمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي الأردني بشكل عام، والإنفاق الرأسمالي والجاري بشكل خاص؟

3-1 أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يحظى به موضوع القروض والمساعدات الخارجية وتأثيرهما على الإنفاق الحكومي من اهتمام كبير في معرفة وتحليل أثار التمويلات الخارجية. إذ تتجلى أهمية الدراسة في تحليل واستقصاء أثار القروض والمساعدات الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي الأردني وعلى كل من شقيه الجاري والرأسمالي لفترة زمنية طويلة نسبياً شهد فيها الاردن تقلبات اقتصادية وسياسية (1980-2017)م.

4-1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى:

- تحليل أثار القروض والمساعدات الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017).
- تحليل أثار القروض والمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي الجاري في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017).

- تحليل أثر القروض والمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي الرأسمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017).

5-1 فرضيات الدراسة

قامت الدراسة باختبار الفرضيات الأساسية التالية:

H1 : يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.

H2: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي الرأسمالي خلال فترة الدراسة.

H3: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي الجاري خلال فترة الدراسة.

H4: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للقروض الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.

H5: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للقروض الخارجية على الإنفاق الحكومي الرأسمالي خلال فترة الدراسة.

H6: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للقروض الخارجية على الإنفاق الحكومي الجاري خلال فترة الدراسة.

6-1 منهجية الدراسة

تمَّ استخدام منهج التحليل الوصفي وكذلك التحليل القياسي التطبيقي في تحليل بيانات هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، وذلك خلال الفترة الزمنية (1980-2017) بالاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة في مصادر محددة، مثل: منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنشورات وزارة المالية والبنك المركزي.

7-1 مخطط الدراسة

تتضمن هذه الدراسة خمسة فصول يُحدد أولها الإطار العام للدراسة؛ إذ يتناول أهميتها ومشكلاتها وهدفها وفرضياتها ومنهجية الدراسة.

ويشمل الفصل الثاني؛ الإطار النظري الذي تناول بالتفصيل مفهوم الإنفاق الحكومي، والمساعدات الخارجية، والقروض الخارجية، ويستعرض أهم النظريات الاقتصادية والمسائل المتعلقة بتأثير القروض والمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي. كما يتضمن عرضاً لبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ويتناول الفصل الثالث عرضاً تفصيلياً ووصفياً للقروض والمساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي في الأردن خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017، ثم يستعرض الهيئات التمويلية المانحة للأردن.

أما الفصل الرابع؛ فيتضمن بيان للنماذج القياسية، وعرض التعاريف الإجرائية لمتغيرات الدراسة، والاختبارات الاحصائية، بالإضافة إلى نتائج تقدير الاختبارات والنماذج القياسية.

وأما الفصل الخامس؛ فيشمل عرض استنتاجات الدراسة والتوصيات التي تمخضت عن الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإنفاق الحكومي

2-1-1 المفهوم

إن الهدف الرئيسي من النفقات الحكومية هو الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق باستقرار معدلات النمو والعمالة والأسعار وأيضاً سعر الصرف والفائدة. بمعنى أدق تحقيق ما يُعرف بالمنفعة العامة، التي تتسع باتساع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقوم الحكومات بتمويلها من خلال التمويل الداخلي وأبرزها الإيرادات المحلية كالضرائب والرسوم والقروض الداخلية وطباعة النقود، أو من خلال التمويل الخارجي وأبرزها المساعدات الخارجية كالمنح والقروض الخارجية.

يُعرّف الإنفاق الحكومي على أنه مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها من المال العام خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات المجتمع، أي تحقيق الصالح العام بحيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة (الجبوري والزمالي، 2014).

ويمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه مجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة كدفع رواتب وأجور موظفي وعمال الدولة والإنفاق على القوات المسلحة والأمن الداخلي، والإنفاق على الأشغال العامة، والإنفاق على خدمة الدين العام (دويدار، 1968).

اتفق الاقتصاديون على ثلاثة عناصر رئيسية يجب أن تتواجد في التعريف الدقيق للإنفاق العام (الانصاري، 2017)، وهي:

1. أن تتخذ النفقات الحكومية الشكل النقدي.

2. المعيار القانوني: وهو المعيار التقليدي ويستند في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق، فتعتبر النفقة عامة إذا شملت النفقات التي يقوم بها

اشخاص القانون العام والشخص العام قد يكون دولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وقد يكون من الاشخاص العامة المحلية كمجالس المحافظات ومجالس المدن والقرى.

3. المعيار الوظيفي: يعتمد في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها. وتبعاً لهذا المعيار لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة بل تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية. أي بمعنى؛ أن النفقات العامة لا بد منها أن تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة.

تكمن أهمية الإنفاق الحكومي للدولة من خلال عمله كرافعة لزيادة الطلب الكلي وبالتالي إخراج الاقتصاد من الركود أو في بعض الأحيان يكون مسبب لرفع معدلات التضخم في فترات الرواج. كما يمكن استخدامه لتحسين توزيع الدخل، وتوجيه تخصيص الموارد في الاتجاهات المرغوبة، والتأثير على تكوين المنتج الوطني.

2-1-2 أنواع الإنفاق الحكومي

يُقسم الإنفاق الحكومي إلى تقسيمات نظرية؛ أي تقسيمات تتعدى التقسيمات التقليدية التي توجد في ميزانيات الدول إذ أنها ترتبط بالتركيب الإداري والسياسي للدولة. كما يُقسم الإنفاق الحكومي إلى تقسيمات اقتصادية؛ أي التي تركز على معايير اقتصادية، وذلك لأن الأمر يتعلق بالنشاط المالي للدولة وهو نشاط اقتصادي (دويدار، 1968).

تقسم النفقات الحكومية حسب التقسيمات النظرية إلى:

أولاً: تقسم النفقات الحكومية وفقاً لمعيار التكرار الدوري إلى:

1. **نفقات عادية:** تتكرر في الفترات الزمنية المتعاقبة، مثال ذلك : النفقات اللازمة لسير الإدارة الحكومية والإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي.

2. **نفقات غير عادية:** لا تأخذ مكاناً إلا مرةً أو عدد من المرات دون انتظام دوري، مثال ذلك: الإنفاق على حروب أو من أجل تفادي خطرٍ داهم.

ثانياً: تقسيم على أساس طبيعة الهيئة التي تقوم بالإنفاق:

1. **نفقات قومية:** تقوم بها هيئات الدولة المركزية.

2. نفقات محلية: تقوم بها السلطات المحلية للدولة.

ثالثاً: التقسيم وفقاً لطبيعة الخدمة التي يهدف الإنفاق لإدائها (دويدار، 1968):

1. **الوظيفة الاجتماعية للدولة:** يقصد بها القيام بخدمات اجتماعية بالمعنى الضيق الذي يخص مساندة بعض الطوائف أو الأفراد الذين يتعرضون إلى ظروف اجتماعية تستدعي تقديم منح وإعانات للأسر ذات الموارد المحدودة.
2. **الوظيفة الاقتصادية:** وهي المتعلقة بالقيام بخدمات تحقيقاً لهدف اقتصادي (إستثمارات، إعانات للمشروعات).
3. **الوظيفة الإدارية:** المتعلقة بسير المرافق العامة، يدخل في ذلك ما هو لازم لتحقيق الأمن الداخلي والعلاقات مع الخارج.
4. **الدفاع الوطني:** يستقل الإنفاق على هذه الخدمة عن الوظيفة الإدارية نظراً لأهمية الدفاع الوطني في العصر الحديث.
5. **الوظيفة الثقافية:** المتعلقة بتطور التعليم والثقافة العامة والبحث العلمي في المجتمع وكذلك ضمان قيام الهيئات الثقافية المستقلة عن الدولة بدورها.
6. **خدمة الدين العام:** وهي وظيفة تجمع كل الخدمات اللازمة لضمان سداد الدين العام وسداد فوائده.

يُعد تقسيم الفكر المالي الحديث (المعيار الاقتصادي) للنفقات الحكومية الأكثر واقعية، حيث تكمن واقعيته في كونه يبتعد عن الإرتكاز على المعايير التقليدية كمعيار التكرار والدورية، إذ اعتبر أنه مع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مهامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت كل النفقات تتكرر سنويا في ميزانية الدولة (ابن عزة، 2011).

يُقسم الإنفاق الحكومي وفقاً للمعيار الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين، هما:

1. **النفقات الجارية:** وتسمى النفقات المتكررة، يقصد بها ضمان سير وتشغيل الوحدات الإنتاجية، أي هي النفقات التي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة، مثال على ذلك: ما يدفع لموظفي وعمال الدولة من الأجور والرواتب، وما يدفع لمورديها كأثمان للسلع اللازمة للاستهلاك العام.

2. **النفقات الرأسمالية:** وتسمى أيضا بالنفقات الإستثمارية، فهي تمثل الإنفاق على السلع الإنتاجية التي تنعكس في زيادة وسائل الإنتاج؛ بمعنى أن النفقات الرأسمالية هي نفقات المشاريع والأنشطة التنموية، ونفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت كالأراضي، ومن الأمثلة على هذه النفقات: الإنفاق على إقامة الجسور والكباري.

2-2 القروض والمساعدات الخارجية

1-2-2 مفهوم الإقتراض الخارجي

تُعتبر القروض الخارجية اتفاقاً بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد عينية أو مالية، مع الإلتزام بإعادة تسديد هذه الموارد أو قيمتها والمبالغ المستحقة عليها كالفوائد، خلال مدة زمنية متفق عليها بين الطرفين عند عقد القرض (Areskoug، 1969).

وقد عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير القروض الخارجية على أنها الموارد الحقيقية أو الموارد المالية التي يمكن للدولة الحصول عليها من غير المقيمين داخل حدود الدولة ذاتها، وهي قروض قابلة للتسديد بعملات أجنبية أو سلع وخدمات (world bank، 1981).

اتفقت كافة التعاريف على أن القرض الخارجي يجب أن يكون من مصدر خارجي سواء كان هذا المصدر فراداً أو مؤسسات أو حكومات، وكذلك ضرورة تسديد القرض والفوائد المستحقة عليه خلال فترة زمنية متفق عليها في العقد المُبرم. فمن أهم شروط القرض الخارجي (Kozak، 2015):

1. أن تكون الجهة المقرضة خارج حدود البلد المستقرض كالحكومات الأجنبية والمصارف المركزية والهيئات الحكومية الأجنبية ومنظمات مالية دولية وإقليمية

2. ضمانات تؤكد على قدرة البلد المستقرض دفع القرض وخدماته، حيث يتم حساب حجم الضمانات على أساس قياس مؤشرات نسبية معينة كنسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مدفوعات خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات.

3. أن يحتوي القرض الخارجي على فترة سداد (grace period)، وهي فترة زمنية محددة بعد تاريخ الاستحقاق الذي يتم فيه السداد بدون غرامة.
4. أن تكون فائدة القرض مجدولة.
5. سداد مدفوعات الدين الخارجي بالعملة الأجنبية، وعادة ما تكون الدولار الأمريكي.
6. قد تشمل على عنصر إعانة.
7. في بعض الأحيان يتم ربط القرض بقطاع معين، حيث يتم وضع بنود من قبل البلد المقرض على أن يتم صرف القرض أو جزء متفق عليه على قطاع معين شريطة زيادة فترة السداد.

تأتي أهمية القروض الخارجية للدولة المقترضة من حاجة الدول إلى العملات الأجنبية التي تمكنها من الإستيراد وزيادة الاحتياطيات الأجنبية في الخزينة، وتكمن أهميتها بأنها تضع تحت تصرف الدولة المقترضة قوة شرائية إضافية؛ أي زيادة الموارد الإقتصادية التي يمكن التصرف بها دون التخفيض الفوري في استخدام الموارد الإقتصادية الأخرى، سواء الموارد المخصصة للإستهلاك أو للإستثمار، وبالتالي فيل التكلفة البديلة قد أُجلت إلى وقت لاحق أي إلى حين تسديد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه.

2-2-2 مفهوم المساعدات الخارجية

تتجه غالبية التعاريف الاقتصادية إلى إعتبار المساعدات الخارجية أنها كافة التحويلات الدولية التي تقدمها الدول المانحة إلى الدول الأخرى، بهدف تحقيق التنمية و تعديل الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية، ولغاية تغطية فجوة الموارد وفجوة العملات لدى الدولة المتلقية، إذ يمكن تعريفها بأنها: المنح والمساعدات التي تقدمها الدول الغنية إلى الدول التي تُعاني فقراً أو تحتاج إلى مساعدة دولية مؤقتة، مراعاةً لأوضاعها الإنسانية، أو السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية، حيث تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية ذات الطابع الإقتصادي، وتتضمن أيضاً الموارد المالية أو السلع؛ مثل الغذاء أو المعدات العسكرية، وكما تشمل المشورة الفنية والتدريب.

عرفت لجنة مساعدات التنمية (DAC Development Assistance Committee)

التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD Organization of Economic

(Corporation and Development) المساعدات الخارجية: أنها المعونات التقنية و التدفقات المالية والمساعدات الفنية والسلع المادية، التي تُقدم من قبل الدول الغنية إلى الدول الفقيرة بهدف دعم الرفاهية وتطوير الإقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية والمساعدة في تحقيق المنافع للمجتمع، وتشمل أيضاً القروض المُيسرة إذ اشترطت اللجنة أن تكون أسعار الفائدة على هذه القروض أقل من أسعار السوق ليتم إدراجها تحت بند المساعدات (Busher and Huff، 1995).

أما منظمة اوكسفام (Oxfam)، فقد عرفت المساعدات الخارجية على أنها فئة واسعة من المنح المقدمة إلى بلدان أخرى من أجل التنمية الإقتصادية، والصحة، والإستجابة الطارئة للكوارث، كما يمكن إستخدامها في المساعدة الأمنية والعسكرية، ومكافحة المخدرات وأنشطة مكافحة الإرهاب، وبرامج مكافحة الفساد، وزيادة الشفافية العامة (Oxfam، 2017) لقد واجهت غالبية تعاريف الإقتصادية للمساعدات الخارجية إنتقادات أساسيين، هما:

1. إن كثيراً من الموارد المنقولة من بلد إلى آخر لا يأخذها التطبيق الحسابي للمساعدات الإقتصادية في الحسبان، كالخبرات الفنية المتخصصة.

2. تشمل بعض التعاريف تدفقات رأس المال الخاص بغرض الإستثمار والتي تنتقل بناءً على إعتبرات الربح ونسبة العائد على رأس المال وبالتالي لا يجب اعتبارها من المساعدات حتى وإن كانت هذه التدفقات تمثل منافع للدول المستفيدة من المساعدة.

نتيجة لهذه الإنتقادات التي تلقفتها تعريفات المساعدات الخارجية، لجأ الإقتصاديون إلى وضع شروط تُمكن من الوصول لتعريف دقيق للمساعدات الخارجية قُتصادياً (زعزوع، 2012) وهي:

1. ألا يكون هدف الدولة المانحة تحقيق مكاسب تجارية من وراء معوناتها.
2. يجب أن تحمل نوعاً من الإمتيازات للدولة المستفيدة منها، بمعنى إذا كانت المساعدات على هيئة قروض يجب أن لا يقل عنصر المنحة فيها عن 25%.
3. والأهم، ان تكون من مصادر رسمية.

2-2-3 صور المساعدات الخارجية

تنطوي المساعدات الخارجية على تحويل الموارد من الدول المانحة إلى الدول المستفيدة الأقل نمواً بدافع تعديل الهياكل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية فيها، وبذلك فهي تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الرسمية ذات الطابع الإقتصادي.

تُقسم المساعدات الإقتصادية الخارجية إلى أقسام مختلفة (البطريق، 1986):

أ- من حيث طبيعتها؛ تنقسم المساعدات الخارجية من حيث طبيعتها إلى الأنواع التالية:

1. **المنح (Grants):** هي عبارة عن التحويلات النقدية وغير النقدية التي لا تُرد، تقدمها الدول لغيرها لاعتبارات إقتصادية أو سياسية أو إنسانية.

2. **القروض الميسرة:** هي القروض التي تمتلك قواعد و شروط تختلف عن مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية، حيث لا تعد كافة القروض الأجنبية بمثابة مساعدات، فهذه القروض تختلف سواء من ناحية أن أسعار الفائدة تقل عن معدلات القروض التجارية، أو من ناحية أن فترات السماح (Grace Period) تكون أطول؛ بمعنى أن الفترة الزمنية التي يتم منحها تلقائياً على القرض طويلة الأجل، وهي الفترة التي لا يتعين على المقترض أن يدفع للجهة المقرضة أي أموال تجاه القرض، ولا يتحمل المقترض عقوبات على عدم الدفع.

3. **مساعدات عينية:** من أهمها السلع الغذائية كالمعونات السلعية التي قررها القانون الأمريكي عام 1954م للتنمية الزراعية والتجارية. بشكل أبسط تُعرف المساعدات العينية على أنها صور المساعدات السلعية أو الأسلحة الحربية إذا أُعتبرت من العوامل اللازمة لتوفير الأمن و الإستقرار، وغيرها من المساعدات غير المالية و غير الفنية.

4. **مساعدات البرامج أو القطاعات:** تتولى الدول المستفيدة وضع أسس توجيه المعونات وفقاً لأولويات الخطط الموضوعية، فقد تستهدف الدول التي تقدم هذه المساعدات قطاعات معينة في الدولة المستفيدة، مثل المساعدات الزراعية.

5. **مساعدات المشروعات المحددة:** تعد الأضييق نطاقاً، وهي المساعدات التي تُقدم من أجل المساعدة في تنفيذ مشروع معين. والجدير بالذكر أن هذا النوع من المساعدات لا يلقى الترحيب من قبل الدول المستفيدة ولكن تفضله الدول المانحة حيث أنه يسهل عليها تحقيق رقابة فعالة على إستخدامات موارد المعونة.

6. **المساعدات الفنية:** تتمثل في تقديم الدول المانحة المساعدات عن طريق الخبرات الفنية المتخصصة وإقامة مراكز التدريب التي لا تتوفر في الدول الأقل نمواً.

ب- من حيث مصادرها؛ تنقسم المساعدات الخارجية من حيث مصادرها إلى ما يأتي:

1. **المساعدات وحيدة المصدر أو الثنائية:** وهي التي تستند إلى العلاقات الثنائية بين الدولة المانحة والدولة المستفيدة، كالمنح المقدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وغيرهما من الدول المانحة.

2. **المساعدات متعددة المصادر أو الجماعية:** هي المساعدات التي تقدمها الهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة في التنمية الاقتصادية، كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذلك التكتلات الدولية كمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و دول مجلس التعاون الخليجي.

2-4- النظرة التاريخية للمساعدات الخارجية

تقدم الدول المقدمة غالباً المساعدات الخارجية لتحقيق مصالحها الشخصية من خلال تعزيز أمنها؛ وذلك باستمالة حكومات الدول النامية ومنعها من الوقوع تحت تأثير الدول المتقدمة الأخرى المنافسة، وأيضاً من خلال تعزيز اقتصادها؛ إذ تقوم هذه البلدان بتشجيع صادرات بلادها حيث تفرض على الدول المتلقية من خلال شروط مفروضة ببرامج المساعدات، ومن خلال تحقيق أهدافها السياسية؛ بالتأثير على المسؤولين في البلدان الفقيرة بكسب التأييد لمواقفها في المنظمات الدولية. وكما تهدف لنشر لغتها وثقافتها باستخدام هذه المساعدات. وقد تقدم هذه البلدان المساعدات لأهداف إنسانية كتخفيف المعاناة التي تسببها الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو التي من صنع الانسان كالمجاعة والمرض والحروب، ومعالجة المشاكل العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والجرائم وحماية البيئة وغيرها.

بدأت المساعدات الخارجية بالظهور في القرن الثامن عشر، وكانت على شكل مساعدات عسكرية هدفت إلى مساعدة أحد الاطراف المتحاربة، وقد بدأ استخدامها عندما دعمت روسيا عسكرياً بعض حلفائها كالنمسا لِيُبان الخلافات والحروب التي حدثت بين روسيا وحلفائها ضد الدولة العثمانية.

استمرت المساعدات لكن بأشكال مختلفة في القرن التاسع عشر، حيث قدمت القوى الأوروبية مبالغ كبيرة من المال إلى مستعمراتها لتحسين البنية التحتية وذلك لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة الناتج الإقتصادي لمستعمراتها.

لم تتوقف المساعدات بشتى أشكالها خلال القرن العشرين بل زادت ضعافاً بسبب الأحداث والأزمات والحروب التي خلفت كوارث إنسانية وإقتصادية. يمكن وصف أهم المساعدات الخارجية خلال القرن العشرين على النحو الآتي:

أ- كانت الحرب العالمية الأولى من أهم الأمثلة على تقديم المساعدات والدعم العسكري والإقتصادي، إذ جمعت الحرب جميع القوى العظمى الإقتصادية في تحالفين متعارضين؛ حيث كان كل تحالف يدعم بعضه البعض بجميع أشكال المساعدات. وبعد الحرب العالمية الأولى إتجهت بريطانيا إلى مستعمراتها للمساعدة في الحصول على المواد الأساسية التي أصبح من الصعب على هذه المستعمرات الحصول عليها بسبب الحرب (علاية، 2015).

ب- لم تقل أهمية الحرب العالمية الثانية عن مثيلتها الأولى في تاريخ تقديم المساعدات، حيث بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية نما حجم المساعدات المقدمة من المملكة المتحدة وفرنسا والقوى الإستعمارية الأوروبية السابقة الأخرى إلى مستعمراتها السابقة.

ج- إستخدمت كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وحلفائهم في الحرب الباردة التي إمتدت من منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات المساعدات الخارجية كأداة دبلوماسية لتعزيز التحالفات السياسية والمصالح الإستراتيجية، كما تم حجب المساعدات من أحد الجانبين عن الدول التي تبدو على علاقة جيدة مع الجانب الأخر كنوع من أنواع المعاقبة لها. بالإضافة إلى وضع اللجنة الأولى في مفهوم المساعدات الخارجية من قبل الرئيس الامريكي السابق ترومان، إذإقترح برنامج المساعدات الخارجية في النقطة الرابعة في خطاب التنصيب عام 1949م مشيداً بأهمية إتاحة الفرصة للدول النامية للإستفادة من التقدم الحضاري والصناعي الذي تشهده بلاده، حيث ركز في خطابه على خطة مارشال التي إدارتها الحكومة الأمريكية منذ عام 1947م والتي كان هدفها إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وإنشاء مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في عام 1945م لتلبية طلبات المساعدة ولسد الفجوة المالية في البلدان التي عانت من عجوزات مالية بعد أن مزقتها الحروب في أوروبا وآسيا (علاية، 2015).

د- مع نهاية الحرب الباردة، أخذت الدول الغنية بتقديم المساعدات الخارجية كجزء من مبادرات حفظ السلام، ومثال على هذه المساعدات ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات ضمن

معاهدة (كامب ديفيد) لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في الشرق الأوسط، كما استخدمت الولايات المتحدة المساعدات الخارجية كأداة لتعزيز الانتقال السلس إلى الديمقراطية والرأسمالية في البلدان الشيوعية السابقة.

هـ- في نهايات القرن العشرين، بدأت البلدان المانحة للمساعدات بتقديم المساعدات الإنسانية للبلدان الأفريقية وبكميات متزايدة لتخفيف المعاناة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأمراض؛ مثل وباء فيروس نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) والحروب الأهلية المدمرة، كما تم استخدام المساعدات الخارجية أيضاً لمعالجة المشاكل العابرة للحدود مثل إنتاج وتصدير المخدرات غير المشروعة حيث بات تقديم المساعدات مشروطاً بفعالية البلدان المتلقية بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. والجدير بالذكر، أن حرب الخليج الأولى عام 1990 وحرب الخليج الثانية عام 2003 كانتا عاملين أساسيين لزيادة تدفقات المساعدات آنذاك.

2-3 القروض و المساعدات الخارجية في بعض النظريات الاقتصادية

2-3-1: نظرية المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)

ترى هذه المدرسة أن القروض والمساعدات الخارجية هي من أهم المصادر لتمويل فجوة الموارد (S-I) التي تُعرف بأنها الفرق بين المدخرات المحلية (S) والاستثمارات المحلية (I)، و أيضاً لتمويل فجوة التجارة الخارجية (X-M) التي تعني الفجوة بين العملات الأجنبية المتحصل عليها من الصادرات (X) و تلك اللازمة لتغطية الواردات (M)، بمعنى أن المدرسة ترى أن القروض والمساعدات الخارجية لها آثار إيجابية على إقتصاديات الدول المستفيدة، حيث أنها تزيد القدرة الإنتاجية المحلية والقدرة الإستيرادية من السلع الرأسمالية، الأمر الذي بدوره يزيد نسبة الإنفاق الإستثماري، وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي (يونس وآخرون، 2002).

2-3-2: النظرية الماركسية

عارضت النظرية الماركسية آراء المدرسة التقليدية، حيث ترى أن للقروض ولمساعدات الخارجية تأثيراً ضعيفاً و قد يكون سالباً على الدخل القومي ومعدلات النمو الإقتصادي، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى إنخفاض معدلات الإدخار. ومن ناحية أخرى تربط النظرية

الماركسية أن جزءاً كبيراً من القروض والمساعدات يوجه إلى مشاريع ليس لها عائد مادي مباشر مثل مشاريع البنية التحتية أو الإستهلاك الجاري، بالإضافة إلى ارتباط معظم المساعدات بشروط محددة من قبل الدول المانحة تُقيد إيفاق المساعدات بالطريقة المُتلى بالنسبة للدول المستفيدة مثل ارتباط المساعدات بمشاريع في قطاع محدد أو إستيراد سلع محددة (Voiradas,1973).

2-4 قضايا متعلقة بعلاقة القروض والمساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي

تعاني العلاقة بين القروض والمساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي بشقيه الجاري و الرأسمالي من تقلبات عدة، حيث ترتبط هذه العلاقة غالباً بظروف سياسية وإقتصادية تؤثر على الهدف المرجو من المساعدات.

فيما يلي أبرز القضايا المتعلقة بعلاقة المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي:

2-4-1 التبادلية (Fungibility)

تُعرف المساعدات القابلة للإستبدال ببساطة على أنها قيام الحكومات المتلقية عن قصد بتحويل المساعدات التي يتم صرفها من الجهات المانحة إلى إستخدامات غير تلك التي يقصدها المانحون، ويحددها مدى إمكانية إعادة توجيه المعونة جزئياً أو كلياً، فمن وجهة نظر الحكومات المتلقية فإنها تمتلك المعرفة الحقيقية للمتطلبات المحلية وهذا قد يبرر تغيير إتجاهات الإنفاق الحكومي.

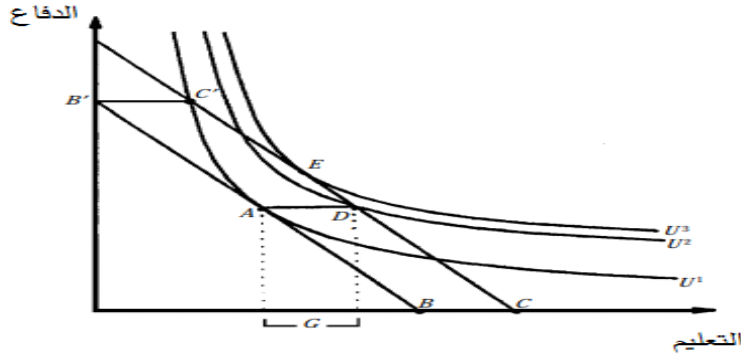
تقوّض عملية التمويل الخارجي وخاصةً المساعدات قدرة الحكومات على تغيير أنماط الإنفاق وتغيير التوزيع القطاعي للنفقات التي يرغب بها المانحون، مما أدى إلى إستياء أنصار المساعدات الذين شعروا بالضيّق من الإمكانية النظرية المعترف بها بأن المساعدات المالية قابلة للإستبدال، الأمر الذي جعل الهيئات والجهات المانحة تضيق نطاق المساعدات وتخصّصه لقطاعات أو مشروعات محددة.

من ناحية النظرية الإقتصادية؛ إذا افترضنا أن الحكومة المتلقية للمساعدات تمتلك منحنيات سواء indifference curve بين سلعتين أو قطاعين، حيث يحدد إرتفاع خط الموازنة Budget line الإيرادات الخاصة بالإضافة إلى المساعدات الخارجية. تقوم الحكومة بتوزيع

نفقاتها (التي تساوي المساعدات الخارجية والموارد الخاصة) على القطاعين بهدف الوصول إلى أعلى منحى سواء. ففي حال كانت المساعدات قابلة للإستبدال، فيمكن للحكومة المتلقية إنفاق الاموال المخصصة لفئة ما على فئة أخرى؛ بمعنى أن تقوم الحكومة المتلقية بتعديل نمط الإنفاق الخاص بها (Pack and pack, 1993).

يعتمد حجم إمكانية الإستبدال fungibility على شكل خريطة السواء، فإذا كانت منحنيات السواء متجانسة (homothetic)، فسيتم إنفاق جزء من المساعدات الفئوية على الهدف الذي يريده المانح وسيتم إنفاق جزء على سلع أخرى مقدمة من القطاع العام أو يستخدم لتخفيض الضرائب مع إنخفاض النفقات على الفئة المستهدفة بالمعونة (Pack and Pack, 1990).

الشكل (1-2): توضيح المساعدات القابلة للإستبدال



-المصدر: (Feyzioglu et al., 1996)

يتطلب تقييم أثر المساعدات على الإنفاق الحكومي في البلد المتلقي للمساعدات دراسة جدوى المعونة لمعرفة ما إذا كانت مجدية أم لا، ومدى قابليتها لتغيير إتجاه إنفاقها.

لنفترض أن حكومة الدولة النامية تشتري سلعتين عامتين Public goods وهما الدفاع والتعليم، وكلاهما سلعتين عاديتين Normal goods، تدفع الحكومة ثمن هذه السلع عن طريق الإيرادات المحلية، بالإضافة إلى ذلك تقدم الجهات المانحة المساعدات من أجل شراء التعليم.

ولتوضيح ذلك سيتم الإستعانة بالشكل (1-2)، حيث يمثل خط الميزانية المتمثل بخيارات الإنفاق الحكومي الذي يمكن تمويلها باستخدام الموارد المحلية، حيث تمثل النقطة A المزيج الأمثل للسلعتين في حال عدم وجود المساعدات، ولنفرض أن جهة مانحة قدمت مبلغ G من المساعدات المخصصة للتعليم.

يوجد ثلاث حالات تُحدد درجة قابلية المساعدات للإستبدال (Feyzioglu, et al., 1998):

الحالة الأولى: تكون المساعدات قابلة للإستبدال تماماً *Aid is fully fungible*، وهذا يتطلب أن تنفق الدولة بعضاً من إيراداتها المحلية إلى جانب المساعدات في القطاع المستهدف (التعليم)، حيث سينتقل خط الميزانية إلى الخارج (shift outward) ليصبح $B'C'C$ هو خط الميزانية بعد تلقي المساعدات، وبالتالي فإن الدولة تنتقل إلى نقطة مثالية جديدة مرتبطة بمستوى أعلى من المنفعة وذلك من خلال الإنتقال من النقطة A إلى النقطة E.

الحالة الثانية: المساعدات غير قابلة للإستبدال تماماً *fully non-fungible*. في هذه الحالة، لا تتمكن الدولة من التحكم في طُرق إنفاق المساعدات وتضطرها الجهات المانحة إلى إنفاق جميع اموال المساعدات في القطاع المستهدف (التعليم). حيث ينتقل خط الميزانية إلى الخارج (shift outward) وتصبح النقطة D هي النقطة المثالية المرتبطة بأعلى مستوى من المنفعة.

الحالة الثالثة: المساعدات القابلة للإستبدال جزئياً *Aid is partially fungible*. في هذه الحالة، يتجه خط الميزانية إلى الخارج (Shift Outward) بمقدار حجم المساعدات الخارجية ولكن يجب أن يكون جزء من المساعدات غير قابل للإستبدال إذ يكون هذا الجزء مخصص للإنفاق التعليمي (القطاع المستهدف)؛ بمعنى أن مشكلة الدولة المتلقية تكمن بأنها غير قادرة على تحويل المساعدات الخارجية من التعليم إلى الدفاع بالقدر الذي ترغب فيه. يتم توضيح الحالة من خلال نقطة تقع بين E و D ولكنها ستكون دون المستوى الأمثل على الرغم من أنها تقع على مستوى منفعة أعلى.

ومن أجل ضمان قيام البلد المتلقي بإنفاق أموال المساعدات في القطاع المستهدف، ولمنع تحويل الأموال بطرق غير مشروعة (الفساد)، غالباً ما تفرض الجهة المانحة شروطاً يتم إختيارها بعناية. إذ أنه يمكن للجهات المانحة تقييد المساعدات وإجبار الدولة المتلقية على إنفاق أموال المساعدات في القطاع المستهدف من خلال تحديد ودراسة مستويات الإنفاق ما قبل المساعدات في البلد المتلقي بناءً على وثائق السنوات السابقة لميزانية الدولة المتلقية، وبالتالي تحديد مستوى الإنفاق على القطاعات المستهدفة من المساعدات.

2-4-2 التبعية (Dependency)

تُعتبر قضية التبعية السبب الرئيسي لإنتقاد بعض الإقتصادييين للتمويل الخارجي ومطالبة الدول النامية بمقاطعتها، فمن وجهة نظرهم أن القصد من الحجم الكبير للقروض والمنح يكمن في

زيادة العبء على الدول المُقرضة أو المستفيدة، وزيادة الضغط عليها من أجل ضمان وقوفها إلى جانب المصالح السياسية للدول المانحة (الدول المهيمنة). إذ أن الهدف الرئيسي من مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods هو إنشاء مؤسسات تمويلية، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (World bank (WB)، وصندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)، لتقييد الدول الفقيرة باتفاقيات مرهقة تبدو في ظاهرها أنها مُيسرة (بني هاني، 2018).

يمكن تعريف التبعية الإقتصادية بأنها خضوع الدول المتخلفة إقتصادياً إلى الدول ذات الإقتصادات القوية، وإعتمادها بشكل كُلي على إقتصاديات الدول المتقدمة التي تملك إمكانيات السيطرة، بشكل يتيح لها جني أكبر نفع ممكن من موارد الدولة التابعة، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الإقتصاد المسيطر. ومن أسباب خضوع الدول النامية إعتمادها الكُلي على القروض والمساعدات الخارجية والإستثمار الأجنبي في تمويل ميزانيتها، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي أكثر من زيادة الإنفاق الإستثماري، مما مهد الطريق إلى عدم الإستفادة من القدرة الإنتاجية والموارد البشرية لضعف رأس المال، وقلة تنافسية الإقتصاد المحلي في الأسواق العالمية.

تُعتبر التبعية الإقتصادية ثمرة غير مباشرة من التفكير الماركسي، إذ ترى أن وجود وإستمرار التخلف يعود إلى التطور التاريخي لنظام رأسمالي دولي غير متكافئ، يجعل محاولات الدول الفقيرة الإعتماد على ذاتها من ناحية إقتصادية صعبة وأحياناً مستحيلة، حيث يصبح إعتماد الدولة الرئيسي في تمويل المشاريع الرأسمالية على القروض والمساعدات الخارجية إضافة إلى إستخدامها في تغطية جزء كبيرٍ من نفقات الدولة الجارية، لذلك تقوم مجموعات القوى الدولية الخاصة بما في ذلك الوكالات الوطنية الثنائية، ومنظمات المساعدة متعددة الأطراف مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) بتقديم القروض والمساعدات المالية والإئتمانية للدول الفقيرة بهدف إحكام سيطرتها الإقتصادية على تلك الدول وبالتالي فرض سيطرتها سياسياً عليها (Todaro and Smith, 2012).

إعتبرت بعض الدول النامية برامج القروض والمساعدات الخارجية طوق النجاة لها وسبيل خلاص لبلدانها التي تُعاني من الجمود المؤسسي والسياسي والإقتصادي، مما كُسبها دعماً متزايداً وجعل الجهات المانحة تغير نواياها عن طريق إستخدام القروض والمساعدات كأداة لجعل هذه الدول أكثر إعتماداً وبالتالي كُثر هشاشةً وبالتالي إخضاعها لبرامج التبعية الإقتصادية لتحقيق المصالح الخاصة للجهات المانحة.

2-4-3 الفساد الإقتصادي

تُعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة شديدة الانتشار والخطورة، لاسيما بأنها تأخذ أبعاداً واسعة في شتى المجالات والقطاعات إذ تختلف درجة خطورتها وانتشارها باختلاف درجة تنظيم الدولة.

تكمن خطورة الفساد في موضوع الدراسة بأن يقوم الشخص العام بتغيير أو تعديل نمط إنفاق القروض والمساعدات الخارجية حسب مصالح خاصة تُفيد مصلحة جهة محددة أو مصلحة شخصية وليست المصلحة العامة المرجوة من هذه القروض والمساعدات، حيث تكون الجهة الأجنبية لم تُقيد القرض أو المنحة بشروط إنفاقها، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الإستفادة من القروض والمساعدات الممنوحة للدولة المستفيدة في النفقات الحكومية المطلوبة.

يمكن تعريف لفساد بشكلٍ مبسط على أنه "إساءة إستخدام الموارد العامة لغرض المنفعة الخاصة؛ بمعنى إستغلال السلطة أو ثقة الجماهير لتحقيق النفع الخاص" (Johnston، 1997) لذلك جاءت فكرة إنشاء منظمة الشفافية الدولية من قِبَل بيتراجين Betereigen وهو أحد مسؤولي البنك الدولي السابقين، حيث تهدف المنظمة إلى العمل على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضع التشريعات والإجراءات وتفعيل إتحاد عالمي لتحسين وتقوية نُظم النزاهة المحلية والعالمية وبالتالي الوضوح حول المشاريع العامة التي تحتاج إلى تمويل وتوجيه القروض والمساعدات الخارجية إليها (الجمال، 2018).

2-5 الدراسات السابقة

كان القروض والمساعدات الخارجية وأثارهم على الإنفاق الحكومي في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل محل إهتمام العديد من الباحثين الإقتصاديين على مستوى العالم، ومن أهم الدراسات التي تتعلق بموضوع القروض والمساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي، ما يلي:

2-5-1 الدراسات العربية

دراسة (الرواشدة و آخرون، 2019)، حيث هدفت إلى قياس أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق العام (الرأسمالي والجاري) في الأردن، إذ تم إختبار فرضيات الدراسة عن طريق تقدير نموذجين قياسيين؛ النموذج الأول يقيس أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي، بينما يقيس النموذج الثاني أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الجاري، باستخدام تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، بينت نتائج تقديرات النماذج أن هكّك أثراً إيجابياً للمساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري في المدى القصير والمدى الطويل.

أجرى (الجنابي، 2017)، دراسة تهدف إلى التعرف على أثر الدين العام على الإنفاق العام في الأردن خلال الفترة الزمنية (1990-2015)م، ولإختبار فرضيات الدراسة تم إستخدام نموذج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد، حيث توصلت النتائج إلى أن هناك أثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية للدين الخارجي على الإنفاق العام، إذ أن زيادة الدين الخارجي بمقدار 1% يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق العام بمقدار 0.556227 مع ثبات العوامل الأخرى خلال فترة الدراسة.

هدفت دراسة (صبيح، 2017)، إلى الكشف عن دور وأهمية المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية. وذلك من خلال إستخدام الإنحدار الخطي البسيط لتحليل أثر المنح والمساعدات الأجنبية على النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية. حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للمساعدات الأجنبية والمنح على تمويل الإنفاق العام وعجز ميزانية السلطة الفلسطينية، حيث أظهرت النتائج

ان زيادة بمقدار 1 دولار في المنح والمساعدات الدولية ستؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمقدار 1.720 دولار.

هدفت دراسة (عبيد، 2015)، إلى تحديد حجم الدَّين العام بشقيه الداخلي والخارجي، إضافة إلى التعرف على مؤشرات المديونية في فلسطين، وتحديد أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطويري. وقامت الدراسة باختبار الفرضيات باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) عن طريق تقدير أربعة نماذج للدراسة. وقد أسفرت الدراسة إلى نتائج عدة، وأهمها: أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع الإستغناء التام عن المساعدات الخارجية لدعم الموازنة الجارية، حيث أن زيادة بنسبة 10% قد تظراً على حجم الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سيقابلها زيادة بنسبة 17.63% في حجم النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للإنفاق الرأسمالي كانت العلاقة عكسية إذ أن زيادة بنسبة 10% في حجم الدَّين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سيقابلها إنخفاض بنسبة 2.21% في حجم النفقات الرأسمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

هدفت دراسة (أحمد، 2012)، إلى عرض أهم عناصر المساعدات الإقتصادية الخارجية وأثرها على النمو الإقتصادي لبعض الدول الأفريقية وبخاصة كينيا خلال الفترة (1995-2007م)، حيث تم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector error correlation model (VECM). توصلت الدراسة إلى أن تأثير المنح كان إيجابياً على النمو الإقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام. في حين كان تأثير المساعدات الخارجية سلبياً على النمو الإقتصادي نتيجة تمويل تلك القروض لعجز الموازنة غير المتوقع.

هدفت دراسة (الهروط ، 2011) إلى تحليل أثر الدَّين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي الأردني ضمن الفترة الزمنية (1980 – 2008م)، حيث اعتمدت الدراسة على بناء نموذج قياسي باستخدام معادلة الإنحدار متعدد المتغيرات لاختبار فرضيات الدراسة ، وتوصلت

الدراسة إلى أن الدين العام الخارجي يؤثر إيجابياً على الإنفاق الرأسمالي، وأن المساعدات الخارجية تؤثر سلباً على الإنفاق الرأسمالي .

هدفت دراسة (عبدالهادي، 2010)، إلى بيان أثر التمويل الخارجي على الفجوات الإقتصادية المحلية، والخارجية، والرقمية في الإقتصاد الأردني للفترة الزمنية (1990-2009)، حيث تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية المصححة كلياً في تفسير العلاقة بين المتغيرات المختلفة والمستخدم في تفسير دالة الفجوة المحلية، ودالة الفجوة الخارجية، وكذلك دالة الفجوة الرقمية. وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها: أن الإقتصاد الأردني يعتمد وبشكل متزايد على القروض الخارجية لتغطية الفجوات الإقتصادية، ومن أهم الأسباب التي دفعت الأردن للإقتراض من الخارج هو التوسع الكبير في نفقات الحكومة الجارية والرأسمالية، والتي نتج عنها نمو العجز في الموازنة العامة.

هدفت دراسة (التميمي، 2008)، إلى التعرف على تطور المنح والمساعدات الخارجية الواردة للموازنة العامة الأردنية خلال الفترة (1990-2006)م، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى التعرف على أثر معدل نمو المساعدات والمنح الخارجية على معدل نمو النفقات العامة للدولة خلال فترة الدراسة. لقد تم استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستخراج معدلات النمو للمتغيرات، وتم اختبار فرضية الدراسة من خلال إجراء تحليل الإنحدار البسيط لمتغيرات النموذج. أشارت نتائج الدراسة إلى أن النفقات العامة إبتدت بعدم الإستقرار والتذبذب، حيث بلغت عام 1990م ما قيمته 1120.1 مليون دينار وارتفعت عام 2006م لتصل إلى 3912.2 مليون دينار، أي أنها تضاعفت ثلاث مرات ونصف خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الإيرادات المحلية بدون المساعدات لم تغط النفقات العامة خلال فترة الدراسة حيث بلغ المعدل العام لنسبة تغطيتها للنفقات العامة 74.6% في حين بلغ المعدل العام لتغطية النفقات العامة باستخدام الإيرادات الحكومية والمساعدات الخارجية ارتفع وبلغ 90.4%.

تناولت دراسة (النابلسي، 1997)، موضوع مصادر التمويل الخارجية في الأردن للفترة (1973-1994)م، حيث هدفت إلى بيان الدوافع والأسباب التي كانت وراء اعتماد الأردن على المصادر الخارجية للتمويل، وتم استخدام طريقة مربعات الصغرى (OLS) لتقدير نموذج الدراسة واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك قصور في الموارد المحلية لتلبية

النفقات الإستهلاكية والإستثمارية في الدولة مما أدى إلى إعتقاد الأردن بشكل متزايد على المصادر الخارجية لتمويل إحتياجاته المختلفة، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسة أيضاً أن جزءاً من المساعدات الرأسمالية الخارجية قد ذهبت لتمويل مشروعات ذات أولوية متدنية مما ساهم في زيادة التشوّهات في بنية الإقتصاد القومي وما رافقها من تغييرات هيكلية خلال فترة الدراسة.

2-5-2 الدراسات الأجنبية

أما دراسة (Aworinde and Onakoya,2016)، فقد هدفت إلى تحليل علاقة المساعدات الخارجية والتوسع الحكومي عن طريق دراسة أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي، حيث إستخدمت الدراسة بيانات زمنية مقطعية Panel data لعينة من 65 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل للفترة الزمنية (1970-2012)م، وتم إختبار فرضيات الدراسة باستخدام أسلوب تقدير التأثير الثابت Fixed effect panel، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المساعدات الخارجية كان لها تأثيرٌ إيجابي كبير على الإنفاق الحكومي.

وهدفت دراسة (Muse,2015)، إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمساعدات الأجنبية في نيجيريا للفترة الزمنية (1970-2012)م، بإستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ Vector error correction model، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وطويلة الأمد بين المساعدات الأجنبية والإنفاق الحكومي. ولكن زيادة نسبة المساعدات الخارجية 1% لم تؤدي إلا إلى زيادة 0.18% من الإنفاق الحكومي، وبالتالي فإن هذه الزيادة ليست ذات أهمية في المدى القصير.

أما دراسة (Shine,2014)، فقد هدفت إلى قياس أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي في القطاع الزراعي والتي تؤثر بشكل غير مباشر على النفقات العامة للدولة. قام الباحث باستخدام عينة من 66 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة الزمنية (1996-2010)م. وتم إستخدام Dynamic panel regression models لاختبار فرضية الدراسة. حيث أشارت نتائج الإختبار إلى وجود تأثير قوي على إستخدام البدائل خاصة في البلدان منخفضة الدخل، مما يوحي بأن المساعدات المقدمة إلى الزراعة تعامل على أنها قابلة للإستبدال؛

بمعنى أنه من السهل على الحكومة تغيير مسار إنفاق المساعدات المقدمة إلى الزراعة إلى جهة غير المرغوب بها من قبل الجهة المانحة.

أما دراسة (Akanni, et al., 2011)، فقد هدفت إلى قياس تأثير المساعدات الخارجية والإنفاق العام على النمو الإقتصادي في نيجيريا للفترة الزمنية (1981-2008)، تم إختبار فرضية الدراسة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM)، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الداخلية (النمو) والمتغيرات الخارجية (المساعدات الخارجية الإنمائية، إجمالي تدفقات رؤوس الأموال، المدخرات المحلية، الصادرات والواردات، إجمالي الإنفاق الحكومي).

أجرى (Batten,2010)، دراسة هدفت إلى تحليل تأثير المساعدات والمنح الأجنبية على السلوك المالي لحكومة بابو غينيا الجديدة PNG، للفترة الزمنية (1974-2008)م، إستند التحليل إلى نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM لتقدير العلاقات. أظهرت النتائج أن المساعدات الخارجية تدعم النفقات الرأسمالية بمعدلات أعلى من النفقات الحكومية الأخرى، وبالتالي فإن المساعدات المخصصة للمشاريع لها علاقة قوية وإيجابية بمعدلات الإنفاق الحكومي العام.

وبالنسبة لدراسة (Martins,2007)، فقد هدفت إلى تقييم أثر تدفقات المساعدات الأجنبية على الإنفاق العام والإيرادات والإقتراض المحلي في أثيوبيا للفترة الزمنية (1964-2005)م، حيث تم إستخدام طريقة المربعات الصغرى غير الخطية ذات الثلاث مراحل non-linear 3SLS لإختبار فرضيات الدراسة، وإستنتجت الدراسة أن تأثير المساعدات الأجنبية على الإنفاق الحالي كان إيجابيا ولكنه قليل بالنسبة لتأثير المساعدات الأجنبية على المتغيرات الأخرى الموجودة في الدراسة.

وهدفت دراسة (Njeru, 2003)، إلى قياس أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي في كينيا، حيث إتبع الباحث أسلوب التحليل الوصفي وكذلك التحليل القياسي التطبيقي باستخدام تحليل التكامل المشترك. وقد اشارت النتائج التجريبية إلى أن تدفق المساعدات الخارجية يؤثر على أنماط الإنفاق الحكومي، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب صرف المساعدات الإنمائية الخارجية على القطاع المطلوب، في حين أن تأثيرات قرار صندوق النقد الدولي بتجميد المساعدات على كينيا كان لها تأثير سلبي وقوي على الإنفاق الحكومي في المدى القصير.

أما دراسة (Sturm,2001)، فقد هدفت إلى تفسير تطور الإنفاق الحكومي الرأسمالي باستخدام بيانات لـ 123 دولة متوسطة ومنخفضة الدخل، للفترة الزمنية (1970-1998)م، وقامت باختبار الفرضيات باستخدام قانون فاغنر Wagner's law، حيث إستنتجت الدراسة بأن المساعدات الأجنبية تؤثر بشكل إيجابي على الإنفاق الحكومي الرأسمالي.

أما دراسة (Mcgillivray, et al.,1998)، فقد هدفت إلى تحليل تأثير المساعدات الخارجية على السلوك المالي للحكومة (الإستجابة المالية لتأثير المساعدات الخارجية)، وقد تم تطبيق الدراسة على الباكستان خلال الفترة الزمنية (1956-1995)م، حيث تم إستخدام طريقة المربعات الصغرى غير الخطية ذات الثلاث مراحل non-linear 3SLS لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن حوالي نصف المساعدات التي تتلقاها الحكومة مخصصة للإنفاق الحكومي، ولكن قد تبين أن تأثيرها الإجمالي على الإنفاق العام كان سلبياً.

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة، نستنتج أن معظم نتائج هذه الدراسات تؤيد وجود علاقة إيجابية بين المساعدات الخارجية و الإنفاق الحكومي كدراسة (الرواشدة، 2019) ودراسة (Martins، 2007)، ووجود علاقة إيجابية بين القروض الخارجية والإنفاق الحكومي كدراسة (الجنابي، 2017) ودراسة (عبيد، 2015). وجدت الباحثة أن هناك أهمية في دراسة أثر القروض والمساعدات الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي وعلى شقيه الرأسمالي والجاري

في الأردن، لذلك تقوم هذه الدراسة على تحليل هذا الأثر قياسياً ووصفياً لفترة زمنية طويلة نسبياً شهد فيها الأردن أهم الأحداث والتقلبات التي أثرت على الإنفاق الحكومي الأردني، إذ امتدت فترة الدراسة 38 عاماً (1980-2017)، وقامت الدراسة باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) لاختبار فرضيات الدراسة.

بالنظر إلى تزايد حاجة الأردن وطلبها لزيادة التمويل الخارجي وبالأخص القروض والمساعدات الخارجية، من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في الخروج بتوصيات من شأنها أن تساعد واضعي السياسات الإقتصادية ومتخذي القرار في صنع سياسات وإتخاذ قرارات تساعد في تعظيم المنافع المستفادة من القروض والمساعدات الخارجية.

الفصل الثالث

الإنفاق الحكومي والقروض والمساعدات الخارجية في الأردن

تمهيد

نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية، يعتمد الأردن تاريخياً بشكل كبير على القروض والمساعدات الخارجية كمورد مهم و أساسي للموازنة العامة للدولة وتقليص العجز فيها، إذ يظهر عجز الموازنة عندما تتجاوز النفقات المقدرة في الموازنة العامة الإيرادات المحلية المقدرة فيها، وهذا هو حال الموازنة العامة في الأردن بشكل عام، فالنفقات تنمو بنسب تزيد عن نسبة نمو الإيرادات المحلية، حيث بلغت الإيرادات المحلية عام 2017م ما يقارب 2367.69 مليون دينار أردني بينما كانت تبلغ في عام 1980م 475.07 مليون دينار أردني، في حين بلغت النفقات الحكومية عام 2017م حوالي 2880.740 مليون دينار أردني وكانت تبلغ عام 1980م ما يقارب 1133.351 مليون دينار أردني، حيث ارتفعت النفقات الجارية في عام 2017م فبلغت ما يقارب 2507.06 مليون دينار أردني بينما كانت عام 1980م تُقارب 706.19 مليون دينار أردني، وانخفضت النفقات الرأسمالية في عام 2017م إذ بلغ مقدار الإنفاق الرأسمالي في عام 2017م ما يقارب 373.68 مليون دينار أردني بينما عام 1980م كانت تُقارب 427.16 مليون دينار أردني وذلك أبان الأزمات والحروب التي كانت في المنطقة خلال السنوات الستة الأخيرة من فترة الدراسة (2012-2017) التي أدت انخفاض الإنفاق الرأسمالي وارتفاع الإنفاق الجاري، الأمر الذي جعل الموازنة العامة تُعاني عجزاً مستقراً بالرغم من برامج التصحيح الاقتصادي التي نفذتها الحكومة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبالرغم من زيادة التدفقات الخارجية التي تتلقاها الحكومة الأردنية بشقيها القروض والمساعدات الخارجية. وهذا أمر طبيعي بالنسبة لإقتصاد يُعاني من محدودية الموارد التي دفعته إلى السعي للحصول على التمويل الخارجي مع تفضيل للمساعدات وخاصة المنح.

3-1 الملامح العامة للإقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-2017)

للتعرف على أهم ملامح الإقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-2017)، سنقوم بتقسيم فترة الدراسة الكُلية إلى 3 فترات زمنية، إذ تمتد الفترة الفرعية الأولى من بداية فترة الدراسة 1980 إلى 1990، وهي الفترة الذي تفجرت فيها أزمة مالية وإقتصادية أثرت في مسيرة الإقتصاد الأردني، أما الفترة الفرعية الثانية فتغطي الفترة 1991-2005 وهي الفترة التي تم فيها تطبيق برامج التصحيح الإقتصادي والإجتماعي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تصويب الأوضاع الإقتصادية الوطنية، أما الفترة الثالثة وهي تمتد من العام 2006 لغاية نهاية فترة الدراسة عام 2017 حيث شهدت هذه الفترة تقلبات من ناحية التمويل الخارجي بالإضافة إلى الاحداث والأزمات التي شهدتها المنطقة جراء ما يسمى بالربيع العربي ومنها الحرب الأهلية السورية عام 2011 والأزمات المالية العالمية والمحلية، التي أثرت على الإقتصاد الأردني بشكل كبير.

3-1-1 الملامح العامة للإقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-1991)

في أواخر السبعينات كان الإقتصاد الأردني في حالٍ ازدهارٍ ونشاطٍ قِصاديٍ، إذ يُعزى الإتجاه التصاعدي الذي سلكه الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة إلى جملة من العوامل أهمها إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي أدى إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي إذ بلغ أعلى قيمة له عام 1979م بما يُقارب 194.33 مليون دينار أردني (وزارة المالية، 1979) وإرتفاع الزخم التنموي للدول العربية المنتجة للنفط بسبب إرتفاع عائداتها من النفط، أدى إلى زيادة في طلبها على الأيدي العاملة وخصوصاً الأيدي العاملة الأردنية الأمر الذي أدى إلى نمو متسارع في حوالات الأردنيين العاملين في الخارج، كما أن زيادة الدخل والإنفاق في الدول المنتجة زاد من طلبها على الصادرات الأردنية. كما أثر إرتفاع العائدات النفطية للدول بشكل إيجابي تمثل بزيادة المساعدات المالية الخارجية للأردن (الرفاعي، 2006).

مع بداية الثمانينات بدأت معالم الركود الإقتصادي تظهر بشكل ملحوظ مع الإنخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية آنذاك، إذ تسبب الإنخفاض الحاد في أسعار النفط عام 1983م إلى تباطؤ إقتصادي كبير في الدول المصدرة للنفط، الأمر الذي أثر على الأردن سلباً حيث إنخفض الدخل من المنح والقروض الخارجية وتحويلات العاملين، إذ انخفض المنح من قيمة 370.27 مليون دينار أردني عام 1982م إلى 162.24 مليون دينار أردني عام 1983م، وكذلك الأمر

بالنسبة للقروض الخارجية حيث انخفض من 3060.7 مليون دينار أردني في عام 1982م إلى 2997.4 مليون دينار أردني في عام 1983م، وبالتالي إنعكست هذه الإنخفاضات على الإقتصاد الأردني مما أدخل الأردن في ركود إقتصادي تقادم فيما بعد ليصبح كثر رسوخاً عام 1987م.

عملت السياسة المالية خلال الفترة الزمنية (1980-1991)م على زيادة الإنفاق العام تحفيزاً للنشاط الإقتصادي، حيث ارتفع إجمالي الإنفاق من 1133.351 مليون دينار أردني عام 1980م إلى 1298.109 مليون دينار أردني في عام 1991م. وكانت نتائج تطبيق هذه السياسات سلبية على الإقتصاد الأردني، إذ بسببها زاد حجم المديونية الداخلية والخارجية، وارتفع المستوى العام للأسعار، وأدى هذا الأمر إلى توليد ضغوطات تضخمية لم يستطع الإقتصاد الأردني بإمكاناته المحدودة التعايش معها، وكانت هذه المؤشرات بداية لظهور أزمة إقتصادية حقيقية (خصاونة، 2002). ففي سنة 1989م توقفت قدرة الأردن على الإقتراض بكافة أنواعه حيث بلغت القروض الخارجية في هذه السنة 6634.4 مليون دينار أردني، فلم يكن أمامه إلا اللجوء إلى إحتياطات المملكة من العملات الصعبة ثم لجأ البنك المركزي الأردني إلى زيادة عرض النقد وبالتالي إنخفاض القوة الشرائية للدينار إلى الحد الذي دفع الأردن إلى الإعلان رسمياً عن عدم القدرة على سداد الديون المتراكمة.

لم يكن النمو والإزدهار في السبعينيات قابلاً للإستمرار ذلياً حيث كان هنالك مبالغة في الإعتداع على التمويل الخارجي وأسواق العمل الخارجية، إذ بعد بضع سنوات من تراكم الديون الخارجية العالية التكلفة، بدأ الأردن يشهد سنوات متعاقبة من النمو الضعيف حيث إنخفض متوسط دخل الفرد من 2250 دولار في النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن الماضي إلى 1080 دولار في عام 1991م، ومما زاد الأمر سوءاً وعرقل عملية الإنتعاش نشوب حرب الخليج (1990-1991)، إذ أدت إلى عودة ما يزيد عن 300 ألف أردني من دول الخليج كالمملكة العربية السعودية والكويت، وإنخفاض الصادرات الأردنية، وتوقف المساعدات الخارجية العربية، إلى جانب تراجع الحركة السياحية في الأردن (البنك الدولي، 1996).

3-1-2 الملامح العامة للإقتصاد الأردني خلال الفترة (1992-2005)

بعد مرور الإقتصاد الأردني بأزمة إقتصادية تفجرت خلال عام 1988م وتعمقت في العام الذي تلاه حيث أن الأردن لم يعد يملك القدرة بعد هذه الأزمة على تحمل تكاليف الإقتراض بكافة أنواعه، الأمر الذي إستلزم من الأردن التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في

1989م بتطبيق برامج التصحيح الإقتصادي لإعادة هيكلة الإقتصاد الأردني التي تُعنى بمساعدة الأردن في التغلب على الصعوبات التي تؤدي إلى تثبيط التنمية الإقتصادية فيه، فكان أهم ما إستندت عليه برامج التصحيح الإقتصادية في تحقيق أهدافها في مواصلة الحكومة تبني نهج الترشيح في الإنفاق العام من خلال ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها، والإستخدام الكفؤ لمصادر التمويل الخارجي كالقروض والمنح الخارجية على النحو الذي يضمن متابعة نهوض الإقتصاد الوطني.

تحركت الحكومة الأردنية في إتجاهين متصلين: أحدهما تبني برنامجٍ للتصحيح الإقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي، والآخر بناء إستراتيجية إنمائية جديدة تمثلت بإعداد مشروع خطة إقتصادية إجتماعية خمسية تنسجم مع برنامج التصحيح الإقتصادي الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الوطني وتوجيهه بما يتلائم بالمستجدات الإقتصادية، حيث قامت الحكومة الأردنية بإعداد خطة خمسية للسنوات (1993-1997) كمساند أساسي لنجاح برنامج التصحيح الإقتصادي للأعوام (1992-1998)، وكذلك الأمر في كل برامج التصحيح الإقتصادي التي تلتها كتبني الحكومة الأردنية برنامج التصحيح الإقتصادي للفترة (1999-2001) وتبنيها خطة خمسية جديدة للأعوام (1999-2004) (الرفاعي، 2006). فقد ازدادت الإيرادات الحكومية خلال فترات التصحيح لتصل عام 2005م إلى 1838.95 مليون دينار أردني بينما كانت في بدايات التصحيح عام 1992م تبلغ 1149.45 مليون دينار أردني، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ما يُقارب الضعف منذ بداية التصحيح حتى عام 2005م حيث بلغ في عام 2005م 6404.2 مليون دينار أردني، وأيضاً ازداد الإنفاق الرأسمالي خلال فترات التصحيح ليبلغ في عام 2005م 456.88 مليون دينار أردني بينما كان في بدايات التصحيح عام 1992م يبلغ 331.95 مليون دينار أردني.

3-1-3 الملامح العامة للإقتصاد الأردني خلال الفترة (2006-2017)

في عام 2007م بدأت معالم أزمة مالية عالمية جديدة بالظهور على السطح تمخضت عن المبالغة بعدم تسديد قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، مما سبب أولى عمليات الإفلاس في المؤسسات المصرفية المتخصصة وإعلان مصارف كبرى تخفضاً كبيراً في أسعار أسهمها، وتدهور في البورصات العالمية، الأمر الذي ألزم تدخل المصارف المركزية لدعم السيولة. إنفجرت الأزمة المالية العالمية الحقيقية عام 2008م في الولايات المتحدة

الأمريكية الناتجة بشكل أساسي عن غياب المراقبة الدقيقة، والتداعيات التي حدثت في العام السابق، ولترابط إقتصادات الدول ببعضها إنكشفت إقتصادات دول كالإيونان وإسبانيا والبرتغال. ولم تتوقف الأزمة فقط على السوق المالي بل إنتقلت إلى أسواق الإنتاج حيث تضررت صناعات معظم بلدان العالم، فأدت الأزمة إلى تراجع إستثمارات دول الخليج، ودخولها في ركود عقاري مما أدى إلى هبوط أسعار النفط إلى حوالي 70 دولار للبرميل. تأثر الإقتصاد الأردني سلبياً من هذه الأزمة، إذ أخذت المشروعات العقارية والإستثمارية تهوي، فانخفضت النفقات الرأسمالية من 515.36 مليون دينار أردني عام 2007م إلى 486.42 مليون دينار أردني عام 2008م، وحدث تزايد في حجم القروض مما جعل البنوك تسارع لأخذ إحتياطات مقابل القروض الكبيرة المشكوك فيها.

بعد إنتهاء الأزمة المالية العالمية بدأت البلدان ومنها الأردن بمرحلة إستعادة قوتها الإقتصادية، إذ أن في عام 2009م بلغ الناتج المحلي الإجمالي 8083.4 مليون دينار أردني وبلغت الإيرادات الحكومية 2001.66 مليون دينار أردني أما الإنفاق الرأسمالي فقد بلغ أعلى قيمة له طيلة فترة الدراسة إذ كانت قيمته حوالي 690.42 مليون دينار أردني. وما لبثت بأولى مراحل الشفاء حتى إنطلقت في نهاية عام 2010م شرارة الإحتجاجات في تونس والتي إنتقلت إلى العديد من البلدان العربية وأدت إلى سقوط بعض أنظمتها كتونس ومصر وليبيا واليمن، وأنتشر شرار الإحتجاجات التي سُميت بالربيع العربي إلى داخل سوريا حيث أنعكس تأثيرها على المجتمع السوري ليصبح على قائمة اللاجئين إلى الدول المجاورة ومنها الأردن. والجدير بالذكر أن الأردن يُعد ثاني أكبر دولة في معدل إستيعاب اللاجئين السوريين بعد تركيا. جاء اللجوء السوري ليزيد الضغط على الموارد الشحيحة وعلى البنية التحتية، بالإضافة إلى زيادة معدلات البطالة والإنفاق الحكومي وبالأخص الجاري بشكل ملحوظ، حيث بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي عام 2011م 2866.199 مليون دينار أردني بينما كان يبلغ في عام 2010م ما يُقارب 2542.83 مليون دينار أردني، وبلغ الإنفاق الجاري في عام 2011م 2420.41 مليون دينار أردني في حين أنه بلغ في العام السابق 2114.54 مليون دينار أردني. من ناحية أخرى أثر اللجوء السوري إيجابياً على الإقتصاد الأردني من نواحي عدة، منها: زيادة حجم الإستثمار العام، نمو الصناعات التحويلية، وأهم النواحي هي زيادة المساعدات الدولية للأردن، إذ ارتفع في عام 2011م ليصل إلى 512.38 مليون دينار أردني بينما كان في عام 2010م يبلغ 178.95 مليون دينار أردني.

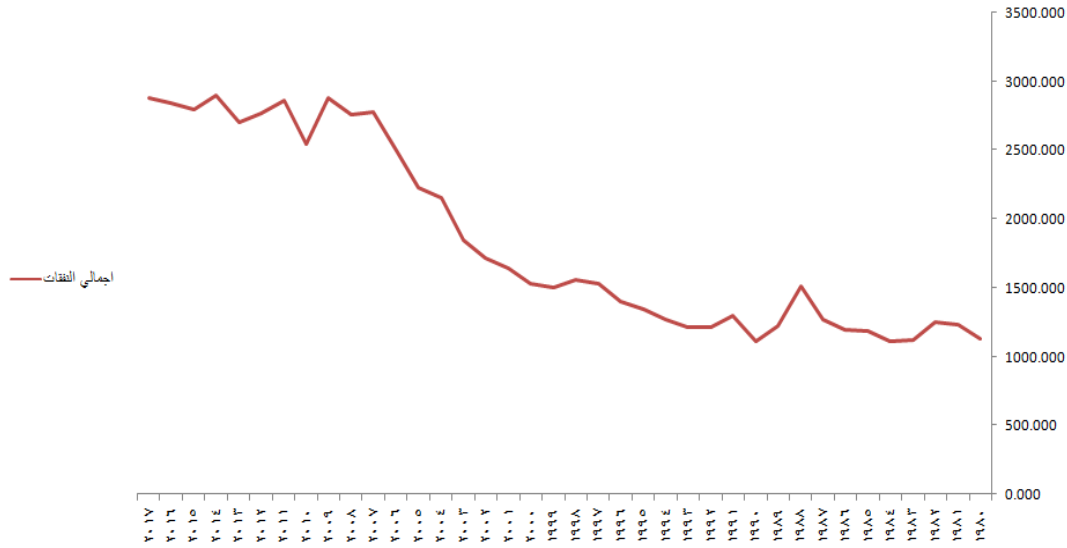
2-3 الإنفاق الحكومي في الأردن

يُصاحب الإتساع المستمر في نطاق الإنفاق الحكومي والزيادة في حجمه، تغير في الأهمية النسبية لكل نوع من أنواعه وفق ما تهدف إليه السياسة المالية المتبعة في الدولة. إذ يُعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تُعبر عن تدخل الحكومة بشكل مباشر في إدارة إقتصاد بلادها وضمان توازن أدائه الإقتصادي.

حال الأردن كحال البلدان النامية، تأثر الإنفاق الحكومي فيه بالعديد من العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي أثرت بالتالي على فعالية برامج الإصلاح المالي وحالت دون القدرة على إعادة هيكلة القطاع العام بالصورة الفعالة.

1-2-3 تطور الإنفاق الحكومي في الأردن

الشكل (1-3): تطور الإنفاق الحكومي الأردني خلال الفترة الزمنية (1980-2017)



المصدر: البنك المركزي الأردني- التقارير السنوية للسنوات (1980-2017)م

يبين الشكل (1-3)، تطور الإنفاق الحكومي الأردني خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ أن هنالك إتجاه لتزايد الإنفاق الحكومي بصفة عامة حيث أنه لم يشهتغيراً ملموساً حيث حافظ على ثبات مستوى إرتفاعه لغاية عام 1987م إذ بلغ إجمالي الإنفاق في ذلك العام 1266.784 مليون دينار أردني، ثم ارتفع بشكل ملحوظ عام 1988م بسبب تبني الحكومة الأردنية سياسات زيادة

الإنفاق الحكومي فوصلت النفقات إلى 1508.787 مليون دينار أردني. شهد الإنفاق الحكومي تزايداً تدريجياً لغاية عام 2010م، انخفض إجمالي الإنفاق الحكومي ليصل إلى 2542.832 مليون دينار أردني، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي انذاك إذ أنه انخفض بمقدار 262.127 مليون دينار أردني.

ولمزيد من التفصيل في تحليل تطور حجم النفقات الحكومية سنقوم بالانتقال من التحليل بصورته الكلية إلى تحليل التطور في أقسام النفقات الحكومية، إذ سيتم اعتماد التقسيم الإقتصادي للنفقات الحكومية الذي يقوم على تقسيم النفقات الحكومية إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية.

2-2-3- تقسيمات الإنفاق الحكومي في الأردن

يبين الجدول (1-3)، التقسيمات الرئيسية للنفقات الحكومية الأردنية: النفقات الجارية والرأسمالية، والأهمية النسبية لكل منهما إضافة إلى نسبة كل منها إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعشر السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، حيث شهدت هذه الفترة أحداثاً سياسية وإقتصادية أثرت بشكل كبير على الإقتصاد الأردني وتطور نموه.

الجدول (1-3): أهم مؤشرات النفقات الحكومية للفترة الزمنية (2008-2017) (بالمليون دينار)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
2507.1	2478.3	2396.8	2478.9	2310.2	2500.4	2420.4	2114.5	2191.9	2270.2	النفقات الجارية
87.03	87.05	85.78	85.51	85.57	90.18	84.45	83.16	76.05	82.35	النسبة إلى إجمالي الإنفاق (%)
25	25.21	24.87	26.39	25.39	28.24	28.03	25.3	27.12	28.69	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
373.7	368.6	397.4	420	389.5	272.3	445.8	428.3	690.4	486.4	النفقات الرأسمالية
12.97	12.95	14.22	14.49	14.43	9.82	15.55	16.84	23.95	17.65	النسبة إلى إجمالي الإنفاق (%)
3.73	3.75	4.12	4.47	4.28	3.07	5.16	5.12	8.54	6.15	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
2880.7	2846.9	2794.2	2898.9	2699.7	2772.7	2866.2	2542.8	2882.4	2756.6	إجمالي النفقات
28.73	28.96	28.99	30.86	29.67	31.31	33.19	30.42	35.66	34.83	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

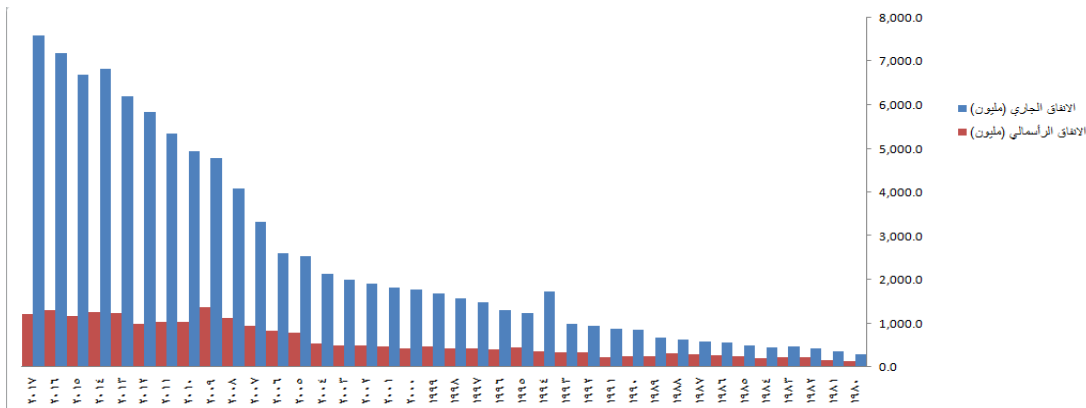
المصدر: - البنك المركزي الأردني- التقارير السنوية للسنوات (2008-2017)م

يبين الجدول (1-3)، أن إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تذبذب بشكل عام خلال العقد الأخير من فترة الدراسة (2008-2017)، حيث بلغت

نسبته في عام 2017م 28.73% ونسبته في عام 2016م كانت 28.96% بينما في عام 2008م كانت نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 34.83% ، وبالتالي نستطيع القول بأن جانب النفقات الحكومية له حصة لا بأس بها من الناتج المحلي الإجمالي على مدار العشر السنوات الماضية. أما بالنسبة للتقسيم الإقتصادي للنفقات الحكومية (النفقات الجارية، النفقات الرأسمالية)، نلاحظ بأن حجم وأهمية النفقات الجارية النسبية إلى كل من إجمالي الإنفاق الحكومي و إلى الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز ضعف حجم وأهمية النفقات الرأسمالية النسبية، حيث نلاحظ بأن الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية منذ عام 2010م قد بدأت بالتناقص بشكل عام؛ ويعود هذا الأمر إلى بدء تداعيات الربيع العربي الذي أثر على الأجواء السياسية في المنطقة الأمر الذي إنعكس سلباً على إقتصادات دول المنطقة بما فيها الأردن، حيث اضطرت الحكومة الأردنية آنذاك إلى التقليل من المصادر المالية المتاحة للإستثمار الرأسمالي العام، حيث أنها لم تتمكن من خفض حصة الإنفاق الجاري من الناتج المحلي الإجمالي أو حتى الحفاظ على ثبات حصته بل بالعكس فقد إستمرت بالإرتفاع. وكما بين الجدول السابق، فمع بداية الربيع العربي في عام 2011م شكلت النفقات الحكومية الجارية ما نسبته 28.03% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حين شكلت النفقات الحكومية الرأسمالية نسبة 5.16% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وإستمرت النفقات الحكومية الجارية بالتزايد خلال فترة الربيع العربي وذلك بسبب رفع وزيادة قيمة الدعم الحكومي المُقدم لبعض السلع والخدمات.

الشكل (2-3): تطور الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017)-

(2017)



- المصدر: البنك المركزي الأردني- التقارير السنوية للسنوات (2017-1980م)

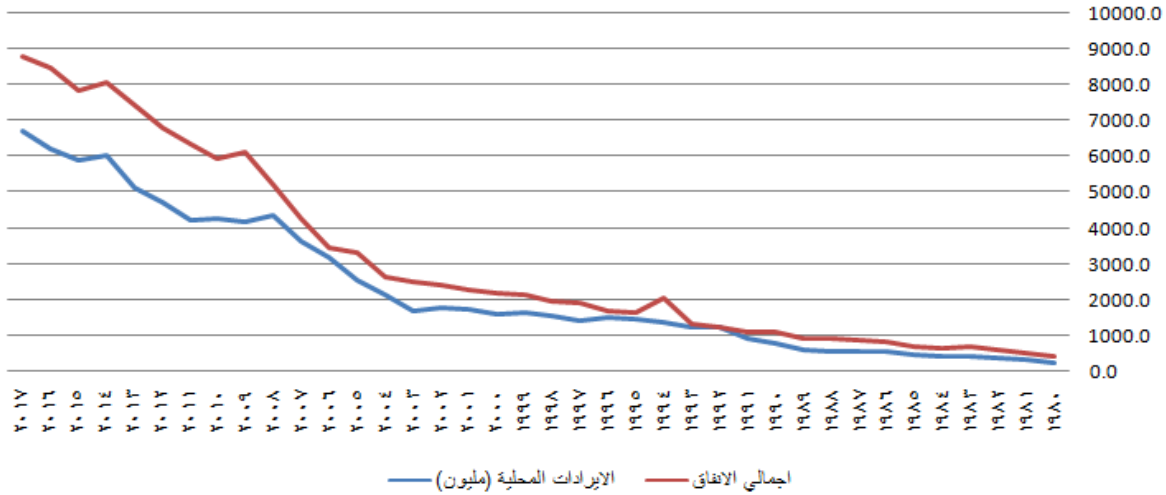
يبين الشكل (3-2)، تطور النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية خلال فترة الدراسة، إذ يلاحظ وجود فروقات ملحوظة بين حجم النفقات الحكومية الجارية وحجم النفقات الحكومية الرأسمالية، فلم تصل النفقات الحكومية الرأسمالية طيلة فترة الدراسة إلى نصف حجم النفقات الحكومية الجارية بل كانت دائماً أقل منها؛ يعود السبب في ذلك إلى أن تشعبات الإنفاق الجاري تكون أكبر فيشمل الجهاز العسكري بقطاعه المختلفة، الرواتب والأجور والعلاوات، وأيضاً التقاعد والتعويضات وفوائد الدَّين العام ودعم المواد التنموية والمحروقات ودعم المؤسسات الحكومية والمعالجات الطبية وغيرها، بينما يشمل الإنفاق الرأسمالي تكاليف المشاريع المستمرة والمشاريع قيد التنفيذ والمشاريع الجديدة (وزارة المالية، 2017).

بالرغم من الإتجاه التصاعدي للإنفاق الحكومي الرأسمالي والجاري إلا أن الإنفاق الجاري شهد تقلبات أكثر من الإنفاق الرأسمالي. إستمر الإنفاق الجاري في التزايد تدريجياً وفي عام 1994م زادت حدة الارتفاع بشكل ملحوظ ثم عادت وتيرة التزايد التدريجي حتى عام 2007م، حيث بدأ الإنفاق الجاري بالتزايد بشكل متسارع إذ شهدت هذه الفترة تداعيات دولية هامة كان أهمها الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008م، والربيع العربي الذي بدأت تداعياته في عام 2010م. أما بالنسبة للإنفاق الرأسمالي فلم يشهد تقلبات ملموسة حيث إستمر في الإرتفاع التدريجي، حتى عام 2010م، ثم إنخفض بعد ذلك بسبب إهتمام الأردن الذي إنصب آنذاك على الإنفاق العسكري وفروع الإنفاق الجاري جراء التحديات الأمنية والمتطلبات الشعبية التي واجهتها الحكومة الأردنية لتستطيع النجاة من الربيع العربي، ثم شهد تقلبات طفيفة بين تزايد وإنخفاض خلال الفترة المتبقية من فترة الدراسة.

3-2-3 طرق تمويل النفقات الحكومية الأردنية

تعتمد الحكومة الأردنية على التمويل الداخلي كالإيرادات المحلية بشكل رئيسي لتغطية نفقاتها. يبين الشكل (3-3) حجم الإيرادات المحلية والإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة. وكما يوضح الشكل فقد كان الفرق بين الإنفاق والإيرادات ضئيلاً خلال العشر سنوات الأولى. ولكن بعد عام 1993م بدأ الفرق يزداد تدريجياً بشكل ملحوظ. وبعد عام 2009م زاد الفرق بشكل أكبر إلى أن أصبح هنالك فجوة حقيقية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات المحلية.

الشكل (3-3): تطور حجم الإيرادات المحلية والإنفاق الحكومي خلال الفترة الزمنية (1980-2017)



- المصدر: البنك المركزي الأردني- التقارير السنوية للسنوات (1980-2017)م

وكما يبين الشكل فإن الإنفاق الحكومي قد فاق حجم الإيرادات الحكومية خلال فترة الدراسة، إذ تسببت الموازنة العامة الأردنية بأنها تُعاني من العجز المستمر؛ بمعنى أن هنالك توسع في النفقات الحكومية وعدم كفاية الإيرادات الحكومية، أي أن الفرق بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية سالباً مما جعل الجهات المانحة تقدم التمويل الخارجي كالقروض والمساعدات لمساندة الإيرادات الحكومية في تمويل النفقات الحكومية.

3-3 القروض والمساعدات الخارجية في الأردن

تدعم القروض والمساعدات الخارجية الموازنة العامة كمساند للإيرادات الحكومية، حيث تساعد على تغطية الفجوات التمويلية وتمويل المشاريع التنموية وتعزز الاحتياطيات الأجنبية. حيث قُدمت القروض والمساعدات الخارجية للأردن خلال العقود الأربعة الأخيرة كداعم لتمويل نفقاتها المتعددة التي كانت لأسباب داخلية كأسباب جغرافية مثل الموقع الجغرافي ولأسباب خارجية كالأحداث السياسية في البلاد المجاورة، وذلك من خلال اتفاقيات موقعة من الجهات المانحة كالولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي، مؤسسات التمويل الدولية كالصندوق النقد الدولي.

تناول هذا الجزء تطور القروض والمساعدات الخارجية في الأردن، واسباب اعتماد الأردن عليها إضافة إلى بيان أهم هيئات التمويل للأردن.

1-3-3 تطور القروض والمساعدات الخارجية في الأردن

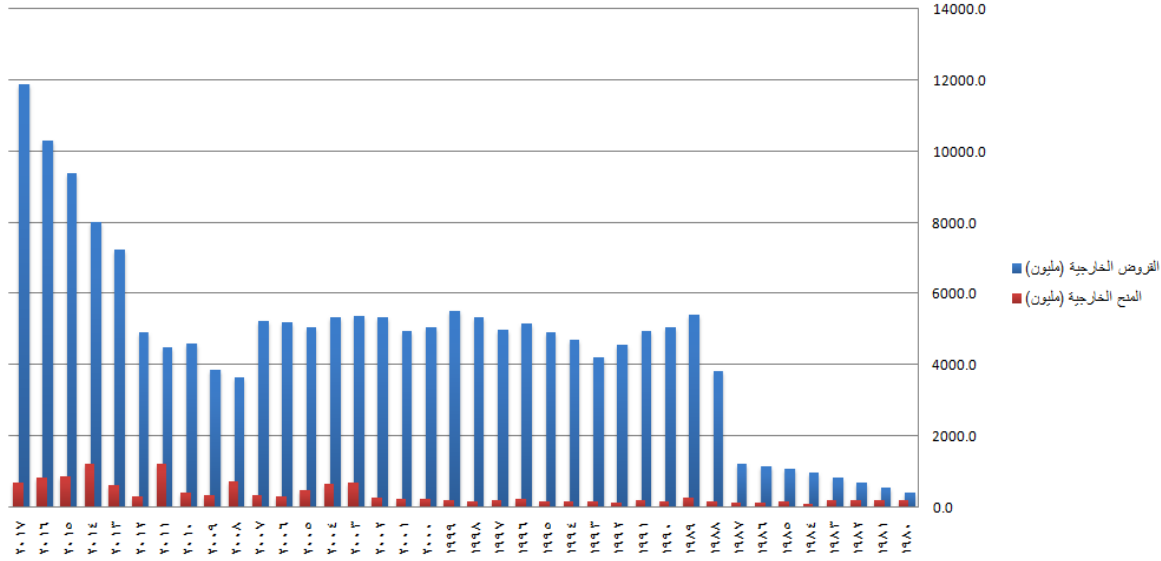
يبين الشكل (3-4)، تطور حجم التمويل الخارجي بشقيه القروض والمساعدات الخارجية في الأردن، ويُلاحظ في الشكل أن حجم القروض الخارجية قد فاق حجم المساعدات الخارجية طيلة فترة الدراسة. وقد تزايدت القروض الخارجية بشكل تدريجي في السنوات السبعة الأولى ثم ارتفاع بشكل ملحوظ طيلة فترة الدراسة في حين إتسمت المساعدات الخارجية بالتذبذب خلال فترة الدراسة.

بلغت المساعدات أدنى قيمة لها خلال عام 1992م (129.32 مليون دينار أردني) وبلغت أعلى قيمة خلال عام 2004م (596.89 مليون دينار أردني). أما القروض الخارجية فكان أدنى قيمة له عام 1980م حيث بلغت 859.36 مليون دينار أردني بينما بلغت أعلى قيمة له خلال عام 1980م حيث بلغت 6635.4 مليون دينار أردني.

نلاحظ من الشكل أن المساعدات الخارجية المتمثلة بالمنح الخارجية كانت متذبذبة طيلة فترة الدراسة، إذ شهدت ارتفاعاً ملموساً في عام 2003م، ثم عاودت الارتفاع بشكل ملحوظ عام 2011م لتصل إلى 512.38 مليون دينار أردني وذلك بسبب الحرب الأهلية السورية وإشتراكها في العمليات العسكرية ضد داعش، ثم عاودت بالتذبذب حتى نهاية فترة الدراسة.

أما القروض الخارجية فقد تزايدت بنسب مضطردة، حيث ازدادت من 859.36 مليون دينار أردني عام 1980م لتصل إلى 5449.56 مليون دينار أردني عام 1998م، الأمر الذي أسفر عن أزمة مالية وإقتصادية تعرض لها الإقتصاد الأردني آنذاك مما جعل الهيئات المانحة كصندوق النقد الدولي تُقدم على مد الأردن بالمساعدة من خلال برامج تصحيحية تتضمن قروض خارجية مرتفعة الفائدة لمعالجة النمو الإقتصادي، الأمر الذي جعل مقدار القروض الخارجية مرتفع طيلة فترة الدراسة مع تذبذبات طفيفة كان أهمها إنخفاضها في عام 2008م أيان الأزمة المالية العالمية حيث تعرضت الجهات المُقرضة إلى أزمات أدت إلى تدهورها إقتصادياً، ثم عاود القرض الخارجية بالارتفاع مجدداً لنهاية فترة الدراسة.

الشكل (3-4): تطور القروض والمساعدات الخارجية في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017)



- المصدر: البنك المركزي الأردني- التقارير السنوية للسنوات (1980-2017)م

3-3-2 أسباب اعتماد الأردن على القروض والمساعدات الخارجية

يُعزى اعتماد الأردن على القروض والمساعدات الخارجية إلى عدة أسباب، أهمها:

1. الأسباب الداخلية: يمكن تصنيف الأسباب الداخلية التي أدت إلى اعتماد الأردن على القروض والمساعدات الخارجية على النحو التالي:

- أسباب إقتصادية: وأهمها عجز الموازنة العامة وعدم السيطرة عليه نتيجة الاختلالات الهيكلية بسبب التوسع الكبير في النفقات العامة للدولة بشقيها الجاري والرأسمالي نتيجة تبني العديد من خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية و بنفس الوقت قصور الإيرادات والمدخرات المحلية عن تمويل جزء كبير من النفقات العامة.

- أسباب إجتماعية وجغرافية: وأهم الأسباب الإجتماعية هو الزيادة السكانية، التي تشكل عبئاً ثقيلاً على الحكومة وعائقاً أمام تنفيذ برامجها التنموية. أما الأسباب الجغرافية فتتمثل بالمشاكل التي أدت إلتدني إنتاجية القطاع الزراعي في الإقتصاد الأردني بسبب عدم إستقرار القطاع، ومنها: قلة الأراضي الزراعية، وشح الموارد المائية، الأمر الذي يؤدي

إلى زيادة النفقات الحكومية لتلبية متطلبات الحياة الإجتماعية والتعليمية والصحية والمتطلبات الجغرافية للأردن.

2. الأسباب الخارجية: تتمثل في الظروف والأحداث السياسية التي لعكست سلباً على الإقتصاد الأردني من حيث تفشي المديونية والعجز في كل من الميزانية العامة والميزان التجاري، وأهمها: نكبة 1948م و نكسة 1967م، أحداث أيلول الاسود 1970م، واللجوء السوري 2011م، وما نتج عنهما من زيادة عدد السكان في الأردن وزيادة في الإنفاق العسكري لاسيما أن الموقع الجغرافي للأردن يحتم عليه ذلك؛ إذ يوجد في الأردن بيئة إقليمية غير مستقرة ترتب على ذلك أعباء مالية كبيرة لبناء قدراته الدفاعية والأمنية المتمثلة في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية. إضافة إلى مشاركة الأردن في العمليات العسكرية ضد داعش منذ بداية 2014م (حسن وعبد الأمير، 2016)، وغيرها من الأحداث السياسية التي أدت إلى تراجع أداء الإقتصاد الأردني.

3-3-3 هيئات التمويل المانحة للمساعدات والقروض الخارجية

لقد كان للعلاقات المتميزة التي تربط الأردن بمختلف الدول والجهات المانحة والتمويلية، دوراً هاماً في الحصول على المساعدات الخارجية من المنح والقروض الميسرة والمساعدات الفنية، والقروض الخارجية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.

فيما يلي أبرز الهيئات التمويلية والمؤسسات المانحة للأردن:

1. **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID:** تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحسين الإدارة المالية الحكومية من خلال تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الموحد للحكومة الأردنية. إذ وفرت لغاية عام 2017م ضمانات قروض من قبل الحكومة الأمريكية بقيمة 3.75 مليار دولار أمريكي، مما وفر على الحكومة الأردنية ما يزيد عن 600 مليون دولار أمريكي من تكاليف الفوائد، وأيضاً مساعدة الأردن وصندوق النقد الدولي في وضع إتفاقية "تسهيل الصندوق الممدد" بقيمة 723 مليون دولار أمريكي في آب 2016م (USAID,2018).

2. **الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي:** يُعتبر الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي شريكاً في دعم الجهود التنموية في الأردن. إذ أنه خلال الفترة

1975م - 2017م، ساهم بتمويل ما يُقارب 47 مشروعاً من البرامج والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات أولوية إقتصادية وإجتماعية بلغت قيمتها حوالي 1914 مليون دولار، وقدم للأردن قروضاً بقيمة (130) مليون دولار خلال نفس الفترة اعلاها لتمويل قطاع الخدمات الإجتماعية و الزراعة والري وأنشطة وقطاعات أخرى، كما بلغ حجم المنح المتلقاة من الصندوق خلال نفس الفترة ما قيمته 35 مليون دولار في قطاعات النقل والطاقة وأنشطة وقطاعات أخرى (وزارة التخطيط، 2018).

3. **صندوق أوبك للتنمية:** يسعى صندوق أوبك للتنمية إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط والبلدان النامية الأخرى، إذ يُقدم الموارد المالية لمساعدة الدول لتمويل مشاريع التنمية. فقد ساهم صندوق أوبك في تمويل مجموعة من المشاريع في الأردن في عدد من القطاعات المهمة كالطاقة والصناعة والتعدين والتربية والصحة وغيرها من القطاعات، وقدم مساعدات مالية للأردن تقدر بحوالي 53.7 مليون دولار في نهاية عام 2006م (وزارة التخطيط، 2018).

4. **صندوق النقد الدولي (IMF):** يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات الإقتصادية عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على إعتماد سياسات إقتصادية سليمة، حيث أن من مهام الصندوق إقراض البلدان الأعضاء التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها. إذ لا تقتصر مهام الصندوق فقط على إمداد البلدان الأعضاء بالتمويل المؤقت بل ودعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية (صندوق النقد الدولي، 2018).

يسلط الصندوق الضوء على مفهومين مختلفين ولكنهما مترابطين، وهما:

1- **الإمتصاص (Absorption):** إذ توضح نسبة الإمتصاص الدرجة التي يتم فيها إستخدام زيادة المساعدات لتمويل إتساع عجز الحساب الجاري (باستثناء المساعدات)، حيث يمكن إستخدام الزيادة في تدفق المساعدات إما لدفع الزيادة في عجز الحساب الجاري (باستثناء المساعدات)، أو لزيادة صافي الأصول الأجنبية التي يحتفظ بها الإقتصاد.

2- **الإنفاق (Spending):** تتصف نسبة الإنفاق بأنها الدرجة التي تستخدم فيها زيادة المساعدات التي يتم توجيهها من خلال ميزانية الحكومة لتمويل توسيع العجز المالي (باستثناء المساعدات)، حيث يمكن إستخدام المساعدات الإضافية إما لدفع الزيادة في العجز المالي (باستثناء المساعدات) أو إستبدال التمويل المحلي (الإيرادات المحلية).

إن الإختيارات المتعلقة بمستوى الإنفاق ومستوى إمتصاص المساعدات تكون مؤقتة، حيث تعتمد على الحالات التالية (Berndt, et al., 2008):

أ- إذا كان العجز المالي يتمشى طردياً مع عجز الحساب الجاري، فذلك يعني أن العجز المالي يتم تمويله عن طريق زيادة صافي الواردات. في هذه الحالة، وبالتالي تكون نسبة الإنفاق ونسبة الإمتصاص متماثلتين.

ب- عندما يبيع البنك المركزي المزيد من النقد الأجنبي القائم على المساعدات أكثر مما هو مطلوب لتمويل الإنفاق الحكومي، سيتم تخفيض عرض النقود. نتيجة لذلك، تزداد معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار في القطاع الخاص، وبالتالي يتوسع العجز المالي بأقل من عجز الحساب الجاري. في هذه الحالة، يكون نسبة الإمتصاص أكبر من نسبة الإنفاق.

ج- وعلى العكس من ذلك، عندما يزداد العجز المالي، ولكن يتم الحفاظ على المساعدات في احتياطات البنك المركزي، فإن التوسع المالي يُعطى من خلال التمويل المحلي. ونتيجة لذلك، تنخفض معدلات الفائدة، ويتوسع العجز المالي أكثر من العجز في الحساب الجاري. في هذه الحالة، يكون نسبة الإنفاق أكبر من نسبة الإمتصاص.

يقوم صندوق النقد الدولي (IMF) بقياس مقدار الإنفاق بالنسبة إلى المساعدات الخارجية من خلال المعادلة الآتية (Martins, 2007):

$$\text{Aid Spending} = (GE - T)/A$$

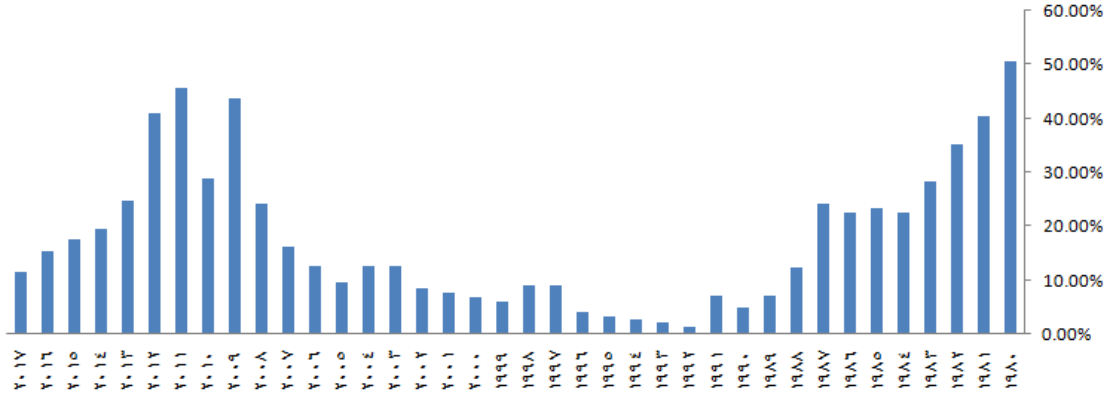
حيث:

GE: إجمالي النفقات الحكومية.

T: الإيرادات المحلية (باستثناء المنح).

A: إجمالي تدفقات المعونة.

الشكل (5-3): تطور مقدار الإنفاق بالنسبة إلى المساعدات الخارجية في الأردن خلال الفترة الزمنية (2017-1980)



- المصدر: البنك المركزي الأردني- التقارير السنوية للسنوات (2017-1980)م

يوضح الشكل (5-3)، تطور مقدار الإنفاق بالنسبة إلى المساعدات الخارجية بناءً على معادلة صندوق النقد الدولي السابقة للفترة الزمنية (2017-1980). نلاحظ من الشكل أن مقدار الإنفاق كان في بداية فترة الدراسة مرتفع إذ بلغ 50.67%؛ ويُعزى هذا الارتفاع إلى تطبيق الحكومة سياسة زيادة الإنفاق الحكومي بسبب الركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الأردني في هذه الفترة، ثم بدأ بالإنخفاض التدريجي حتى وصل عام 1992م أدنى مستوياته فقد كان ما يُقارب 1.48%.

كان مقدار الإنفاق بالنسبة إلى المساعدات الخارجية طيلة فترة (2007-1993) متذبذب، ثم شهد مقدار الإنفاق ارتفاعاً ملحوظ عام 2009م حيث بلغ 24.24% بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على مقدار التدفقات المالية الموجهة للأردن، ثم انخفضت السنة التي تليها عام 2010م وعاودت بالارتفاع في عام 2011م فقد بلغت انذاك 45.56% أبان الحرب الأهلية السورية وظهور الربيع العربي.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة والتحليل القياسي ونتائجه

تمهيد

تُعتبر عملية تحليل السلاسل الزمنية من الطرق الإحصائية المهمة التي تساعد في التوصل إلى نتائج ذات دلالة إقتصادية مهمة لصانعي القرار، وقد تم الإعتماد على طريقة تحليل السلاسل الزمنية من أجل تحليل أثر القروض والمساعدات الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي وعلى شقيه الرأسمالي والجاري في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017)، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة؛ من خلال إستعراض متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها ومعالجتها، ومن خلال تحليل قياسي لنموذج القياسي المُتبع بالإعتماد على النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة.

1-4 النموذج القياسي

بالإستناد إلى النظرية الإقتصادية ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم اختيار الشكل العام للنماذج القياسية كما يلي:

$$GEXP = f(FG, RGDP, ED, GREV)$$

$$CA = f(FG, RGDP, ED, GREV)$$

$$CU = f(FG, RGDP, ED, GREV)$$

ولأغراض هذه الدراسة، تم استخدام القيمة الحقيقية لكل متغير؛ وذلك بتقسيم بيانات المتغير الإسمية المأخوذة من النشرات الإحصائية للبنك المركزي الأردني على مخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سنة الأساس 2010)، حيث أن:

GEXP: إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي

CA: الإنفاق الحكومي الرأسمالي الحقيقي

CU: الإنفاق الحكومي الجاري الحقيقي

FG: المنح الخارجية الحقيقي

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ED: القروض الخارجية الحقيقي

GREV: الإيرادات المحلية الحقيقي

وسيتم تقدير النماذج، على النحو التالي:

$$\text{LOG(GEXP)} = \beta_0 + \beta_1 \text{LOG(FG)} + \beta_2 \text{LOG(GREV)} + \beta_3 \text{LOG(ED)} + \beta_4 \text{LOG(RGDP)} + \varepsilon_2 \quad \dots (1)$$

$$\text{LOG(CA)} = \beta_5 + \beta_6 \text{LOG(FG)} + \beta_7 \text{LOG(GREV)} + \beta_8 \text{LOG(ED)} + \beta_9 \text{LOG(RGDP)} + \varepsilon_2 \quad \dots (2)$$

$$\text{LOG(CU)} = \beta_{10} + \beta_{11} \text{LOG(FG)} + \beta_{12} \text{LOG(GREV)} + \beta_{13} \text{LOG(ED)} + \beta_{14} \text{LOG(RGDP)} + \varepsilon_3 \quad \dots (3)$$

حيث يشير:

LOG: اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات.

β_i هي المعلمات التي سيتم تقديرها، علماً بأن β_0 و β_5 و β_{10} تمثل المقطع في حين أن بقية المعلمات يمكن تفسيرها على أنها مرونة.

ε_1 ، ε_2 ، ε_3 : فتمثل الخطأ العشوائي لكل معادلة.

4-2 متغيرات الدراسة والتعريفات الإجرائية لكل منها:

أولاً: المتغيرات التابعة: وتتمثل في كل من إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي والإنفاق الحكومي الرأسمالي الحقيقي و الإنفاق الحكومي الجاري الحقيقي في الإقتصاد الأردني.

ثانياً: المتغيرات التفسيرية: حيث تشير النظرية الإقتصادية إلى وجود العديد من المتغيرات التي تؤثر على الإنفاق الحكومي الأردني سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إذ يستخدم نموذج الدراسة المتغيرات التفسيرية الحقيقية التالية: المساعدات الخارجية المتمثلة بالمنح الخارجية، القروض الخارجية، الإيرادات الحكومية، الناتج المحلي الإجمالي .

تُشير متغيرات الدراسة إلى المفاهيم والدلائل التالية:

- **إجمالي الإنفاق الحكومي:** المتمثل بإجمالي النفقات الحكومية بشقيها الرأسمالي والجاري.

- **الإنفاق الحكومي الرأسمالي:** يمثل إجمالي نفقات الحكومة على المشاريع والأنشطة التنموية.
- **الإنفاق الحكومي الجاري:** يمثل إجمالي نفقات الحكومة الدورية مثل الأجور والرواتب، والنفقات الجارية الأخرى.
- **المنح الخارجية:** يمثل إجمالي المنح الخارجية التي تُقدمها الجهات المانحة للأردن، وهو يُعبر عن المساعدات الخارجية المتدفقة للأردن.
- **القروض الخارجية:** تمثل إجمالي الدين الخارجي المستحق على الأردن.
- **الإيرادات الحكومية:** تمثل إجمالي الإيراد الحكومي من الضرائب و الرسوم
- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** يمثل إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الإقتصاد الأردني محسوبة بالإعتماد على سعر سنة الأساس.

3-4 الاختبارات الأولية لمتغيرات الدراسة:

تم إجراء بعض الاختبارات الأولية للسلاسل الزمنية، وذلك بهدف استخدام المنهج التحليل المناسب لبيانات الدراسة، حيث أن اختيار المنهج التحليلي المناسب يساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة ومصداقية، وفيما يلي بعض هذه الاختبارات:

1-3-4 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

تتسم أغلب السلاسل الزمنية بوجود تغيرات تؤثر على درجة إستقرارها، لذلك تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات باختبار إستقرار السلاسل الزمنية للتأكد من أن المتغيرات ساكنة وأيضاً لتحديد درجة تكاملها للوصول إلى شكل النموذج المناسب للدراسة قبل البدء باختبار العلاقات بين المتغيرات.

يوجد العديد من الاختبارات التي يمكن إستخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة والذي يعني عدم استقرار البيانات؛ أي لتحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، وأهمها: اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)، واختبار Phillips and Perron (PP)، إذ

من أهم إختلافات PP عن ADF كون PP لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق (Gujarati, 2004).

إذ يستخدم اختبار ADF تقدير الانحدار التالي (Gujarati, 2004):

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث يعتمد الإختبار على معرفة ما إذا كانت القيم المطلقة لقيم الاختبار المحسوبة (Test calculated) أقل من قيم الاختبار الجدولية (Test tabulated)، فإن ذلك يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تعني عدم سكون السلسلة الزمنية للمتغير، أما إذا كان العكس؛ أي القيمة المطلقة ل Test calculated أكبر من قيم Test tabulated فإن ذلك يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تعني أن السلاسل الزمنية للمتغير ساكنة.

2-3-4 إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للسلاسل الزمنية (Lag-Length Selection Test)

تكمّن ضرورة تحديد عدد فترات التباطؤ الأمثل للمتغيرات في النموذج القياسي، في المساعدة بإلغاء مشكلة الارتباط الذاتي (Serial correlation). من أجل إختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتم إستخدام العديد من المعايير مثل معيار:

- Schwarz Info Criterion (SIC).
- Hannan-Quinn (HQ).
- Likelihood Ratio Test (LRT).
- Akaike Info Criterion (AIC).
- Final Prediction Error Criterion (FPE).

4-3-3 اختبار التكامل المشترك Co-integration Test

تكمن أهمية اختبار التكامل المشترك كونه يختبر وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل. إذ يُعرف التكامل المشترك من ناحية إحصائية اقتصادية على أنه وجود علاقة بين السلاسل الزمنية لمتغيرين أو أكثر؛ بمعنى أن التقلبات الموجودة في أحد المتغيرات تؤدي إلى إلغاء تأثير التقلبات في متغير آخر، وبهذا تصبح مجموعة السلاسل الزمنية مستقرة في الأجل الطويل، حيث أن اختبارات التكامل المشترك ترتبط باختبارات سكون المتغيرات.

بالرجوع إلى اختبار جذر الوحدة نجد أن بعض متغيرات الدراسة غير مستقرة على المستوى ومستقرة بعد أخذ الفرق الأول $I(1)$ للسلسلة الزمنية، مما يشير إلى احتمالية وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل. سيتم إجراء اختبار الحدود Bounds Test باستخدام طريقة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة $ARDL(AutoRegressive Distibuted Lag)$ للتحقق من ذلك، حيث أن اختبارات التكامل المشترك الأخرى يتطلب إجرائها أن تكون المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة ولا يمكن إجرائها في حالة وجود متغيرات مستقرة بدرجات مختلفة.

إذ يُعرف نموذج $ARDL$ بأنه نموذج إنحدار يتضمن إبطاءات في كل من المتغير التابع والمستقل كمتغيرات تفسيرية (Regressors)، والجدير بالذكر أن نموذج $ARDL$ اكتسب شعبية في الآونة الأخيرة كوسيلة لفحص العلاقات المشتركة بين المتغيرات.

يمتاز نموذج $ARDL$ أنه يمكن من خلاله تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير، بالإضافة إلى أنه يعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالإرتباط الذاتي (Auto correlation)، وبالتالي النتائج التي تحصل عليها من تقدير نموذج $ARDL$ تعد نتائج كفؤ وغير متحيزة. وأيضاً من مميزات $ARDL$ يمكن تطبيقه على عينات صغيرة الحجم.

وللكشف عن وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة سيتم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء $ARDL$ ، عن طريق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: سيتم اختبار التكامل بافتراض أن كل متغير سواء المتغيرات التابعة ($CU, CA, GEXP$) أو المتغيرات التفسيرية ($GREV, RGDP, ED, FG$) هو المتغير

التابع في كل نموذج من نماذج الدراسة، وذلك في اطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد
:(Unrestricted Error Correction Model) UECM

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \lambda \Delta X_{t-i} + \varphi Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Y : المتغير التابع.

X : متجه المتغيرات المستقلة.

$\alpha, \beta, \lambda, \varphi, \delta$: المعلمات التي سيتم تقديرها، علماً بأن α تمثل المقطع في حين أن بقية
المعلمات يمكن تفسيرها على أنها معاملات المتغيرات.

Δ : الفرق الأول للمتغيرات First Difference.

m, n : فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول.

ε : حد الخطأ العشوائي.

إذ يتم استخدام اختبار Wald-test لاختبار تلك الفرضيات حيث يتم مقارنة قيمة-F
statistic المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة حيث يتكون الجدول من قيم الحد
الأدنى (LCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، وقيم الحد الأعلى
(UCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، فإذا كانت قيمة F-statistic
المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية
البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة F-
statistic أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم
وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة F-statistic المحسوبة بين قيمة
الحد الأعلى والحد الأدنى ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

المرحلة الثانية: تكون في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تتضمن تقدير
معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \theta + \sum_{i=1}^p \sigma_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q K_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

X, Y كما عُرِّفت سابقاً.

θ, σ, k : المعلمات التي سيتم تقديرها، علماً بأن θ تمثل المقطع في حين أن بقية المعلمات يمكن تفسيرها على أنها معاملات المتغيرات.

p, q : تمثل فترات الإبطاء Lag lengths.

ε : حد الخطأ العشوائي.

أما المرحلة الثالثة: فتتضمن الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل، وبذلك فإن العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum_{i=1}^r \pi_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^s \omega_i \Delta X_{t-i} + \gamma \varepsilon_{t-1} + v_t$$

حيث:

X, Y كما عُرِّفت سابقاً.

μ, π, ω : المعلمات التي سيتم تقديرها، علماً بأن μ تمثل المقطع في حين أن بقية المعلمات يمكن تفسيرها على أنها معاملات المتغيرات.

r, s : تمثل فترات الإبطاء Lag lengths.

γ : معامل تحديد الخطأ والذي يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

v : حد الخطأ العشوائي.

4-3-4 اختبار كوزوم للاستقرارية CUSUM Test

يستخدم اختبار كوزوم للاستقرارية لاختبار فيما إذا كانت متغيرات النموذج تظهر تغيراً هيكلياً في سلوكها خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال فيما إذا كان وجود منحنى الأخطاء

للمعادلة من ضمن الحدود الحرجة خلال فترة الدراسة، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم استقرار متغيرات الدراسة، عند مستوى معنوية 5%؛ أي أن المعلمات مستقرة خلال فترة الدراسة وبالتالي ليس هنالك حاجة إلى تجزئة فترة الدراسة للحصول على معلمات مستقرة؛ أي يمكننا التعامل مع فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة.

5-3-4 الإختبارات التشخيصية

يتم اختبار فيما إذا كان النماذج الإقتصادية في الدراسة تخلو من مشكلة الإرتباط الذاتي Serial Correlation، من خلال إذا كانت احتمالية F-Statistics أكبر من 5%، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بعدم وجود مشكلة إرتباط متسلسل بين الأخطاء العشوائية لمتغيرات الدراسة.

كما يتم إختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity من خلال إذا كانت احتمالية F-Statistics أكبر من 10%، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تفترض ثبات تباين حد الخطأ.

4-4 نتائج التحليل القياسي

في ما يلي نتائج اختبارات التحليل القياسي التي تم ذكرها سابقاً:

1-4-4 نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

توضح الجداول (1-4) و(2-4)، نتائج إختبار جذر الوحدة بطريقة ADF و PP عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%. وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (1-4): نتائج إختبار جذر الوحدة (ديكي- فولر الموسع ADF)

نتائج إختبار ديكي- فولر الموسع ADF لجذر الوحدة										
Variables		Level				First Difference				رتبة التكامل
		ADF Test statistic	ADF Test critical Value at			ADF Test statistic	ADF Test critical Value at			
			1%	5%	10%		1%	5%	10%	
Log(GEXP)	Intercept	-0.15	-3.62	-2.94	-2.61	-7.23	-3.63	-2.95	-2.61	I(1)
	Intercept with Trend	-2.03	-4.23	-3.54	-3.2	-7.27	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(CA)	Intercept	-3.39	-3.62	-2.94	-2.61	-8.27	-3.63	-2.95	-2.61	I(0)

	Intercept with Trend	-3.52	-4.23	-3.54	-3.2	-8.16	-4.23	-3.54	-3.2	and I(1)
Log(CU)	Intercept	0.23	-3.62	-2.94	-2.61	-6.12	-3.63	-2.95	-2.61	I(1)
	Intercept with Trend	-1.85	-4.23	-3.54	-3.2	-6.18	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(FG)	Intercept	-4.32	-3.62	-2.94	-2.61	-7.38	-3.63	-2.95	-2.61	I(0) and I(1)
	Intercept with Trend	-4.43	-4.23	-3.54	-3.2	-7.36	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(ED)	Intercept	-2.13	-3.62	-2.94	-2.61	-4.55	-3.63	-2.95	-2.61	I(1)
	Intercept with Trend	-2.05	-4.23	-3.54	-3.2	-4.50	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(GREV)	Intercept	-0.32	-3.62	-2.94	-2.61	-4.69	-3.63	-2.95	-2.61	I(0) and I(1)
	Intercept with Trend	-3.95	-4.23	-3.54	-3.2	-4.65	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(RGDP)	Intercept	1.48	-3.62	-2.94	-2.61	-3.26	-3.63	-2.95	-2.61	I(1)
	Intercept with Trend	-2.01	-4.23	-3.54	-3.2	-4.19	-4.23	-3.54	-3.2	

الجدول(2-4): نتائج إختبار جذر الوحدة (فيليبس- بيرون PP)

نتائج إختبار فيليبس-بيرون PP لجذر الوحدة										
Variables		Level				First Difference				رتبة التكامل
		PP Test statistic	PP Test critical Value at			PP Test statistic	PP Test critical Value at			
			1%	5%	10%		1%	5%	10%	
Log(GEXP)	Intercept	-0.78	-3.62	-2.94	-2.61	-7.13	-3.63	-2.95	-2.61	I(1)
	Intercept with Trend	-2.01	-4.23	-3.54	-3.2	-7.18	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(CA)	Intercept	-3.32	-3.62	-2.94	-2.61	-10.26	-3.63	-2.95	-2.61	I(0) and I(1)
	Intercept with Trend	-3.52	-4.23	-3.54	-3.2	-10.19	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(CU)	Intercept	0.23	-3.62	-2.94	-2.61	-6.12	-3.63	-2.95	-2.61	I(1)
	Intercept with Trend	-1.84	-4.23	-3.54	-3.2	-6.19	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(FG)	Intercept	-4.24	-3.62	-2.94	-2.61	-9.98	-3.63	-2.95	-2.61	I(0) and I(1)
	Intercept with Trend	-4.42	-4.23	-3.54	-3.2	-10.09	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(ED)	Intercept	-2.26	-3.62	-2.94	-2.61	-4.47	-3.63	-2.95	-2.61	I(1)
	Intercept with Trend	-2.19	-4.23	-3.54	-3.2	-4.41	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(GREV)	Intercept	-0.47	-3.62	-2.94	-2.61	-4.62	-3.63	-2.95	-2.61	I(0) and I(1)
	Intercept with Trend	-2.45	-4.23	-3.54	-3.2	-4.57	-4.23	-3.54	-3.2	
Log(RGDP)	Intercept	1.65	-3.62	-2.94	-2.61	-3.16	-3.63	-2.95	-2.61	I(1)
	Intercept with Trend	-1.13	-4.23	-3.54	-3.2	-4.16	-4.23	-3.54	-3.2	

حيث تُشير نتائج ADF في الجدول (1-4)، ونتائج PP في الجدول (2-4)، إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كان معظمها غير ساكن عند المستوى، بينما أصبحت جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ساكنة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تُنص على وجود جذر الوحدة في متغيرات السلاسل الزمنية.

2-4-4 نتائج إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للسلاسل الزمنية (Lag-Length Selection Test)

يُشير الجدول (3-4)، والجدول (4-4)، والجدول (5-4) إلى أن عدد فترات الإبطاء الزمني الأمثل باستخدام معيار (AIC) في جميع معادلات الدراسة (معادلة إجمالي الإنفاق الحكومي، معادلة الإنفاق الرأسمالي، معادلة الإنفاق الجاري) هي 4 فترات إبطاء زمنية، والجدير بالذكر أن المعيار الأمثل عندما تكون فترة الدراسة اقل من 60 عام هو معيار AIC (Liew, 2004). في حين يظهر معيار SIC، HQ، LR أن عدد فترات الإبطاء في جميع المعادلات هي فترة واحدة.

الجدول(3-4): نتائج إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي

Log(GEXP) Log(FG) Log(ED) Log(GREV) Log(RGDP)

Lag	LagL	LR	FPE	AIC	SIC	HQ
0	25.14559	NA	2.10e-07	-1.185035	-0.960570	-1.10486
1	181.2158	257.0568*	9.61e-11*	-8.895046	-7.548257*	-8.435752*
2	206.1182	33.69153	1.07e-10	-8.889307	-6.420194	-8.047269
3	232.7209	28.16758	1.29e-10	-8.983584	-5.392148	-7.758801
4	271.7459	29.84263	1.07e-10	-9.808583*	-5.094822	-8.201056

*تُشير إلى عدد الفترات عدد فترات التباطؤ المناسبة للنموذج القياسي في كل معيار.

الجدول(4-4): نتائج إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لمعادلة الإنفاق الرأسمالي

Log(CA) Log(FG) Log(ED) Log(GREV) Log(RGDP)

Lag	LagL	LR	FPE	AIC	SIC	HQ
0	-10.341	NA	1.70e-06	0.902	1.126	0.978
1	151.805	267.064*	5.42e-10*	-7.165	-5.818*	-6.705*
2	175.817	32.486	6.36e-10	-7.106	-4.637	-6.264
3	203.116	28.905	7.36e-10	-7.242	-3.650	-6.017
4	231.791	21.928	1.12e-09	-7.458*	-2.744	-5.850

*تُشير إلى عدد الفترات عدد فترات التباطؤ المناسبة للنموذج القياسي في كل معيار.

الجدول(5-4): نتائج إختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لمعادلة الإنفاق الجاري

Log(CU) Log(FG) Log(ED) Log(GREV) Log(RGDP)

Lag	LagL	LR	FPE	AIC	SIC	HQ
0	31.230	NA	1.47e-07	-1.542	-1.318	-1.466
1	183.855	251.381*	8.23e-11*	-9.050	-7.703*	-8.591*
2	199.284	20.875	1.60e-10	-8.487	-6.018	-7.645
3	232.590	35.264	1.30e-10	-8.975	-5.384	-7.751
4	260.923	21.666	2.01e-10	-9.171*	-4.458	-7.564

*تُشير إلى عدد الفترات عدد فترات التباطؤ المناسبة للنموذج القياسي في كل معيار.

3-4-4 نتائج اختبار التكامل المشترك Co-integration Test

بالرجوع إلى اختبار جذر الوحدة نجد أن بعض متغيرات الدراسة غير مستقرة على المستوى ومستقرة بعد أخذ الفرق الأول $I(1)$ للسلسلة الزمنية، مما يشير إلى احتمالية وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل. تم إجراء اختبار الحدود Bounds Test باستخدام طريقة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL(AutoRegressive Distibuted Lag) للتحقق من ذلك.

الجدول(6-4): نتائج اختبار الحدود لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي

نتائج اختبار الحدود لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة الزمنية 2017-1980						
Equation	F-statistic	5%		10%		The Decision
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	
$\text{Log(gexp)}=f(\text{Log(FG)},\text{Log(ED)},\text{Log(GREV)},\text{Log(RGDP)})$	4.556403	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(FG)}=f(\text{Log(GEXP)},\text{Log(ED)},\text{Log(GREV)},\text{Log(RGDP)})$	10.36080	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(ED)}=f(\text{Log(GEXP)},\text{Log(FG)},\text{Log(GREV)},\text{Log(RGDP)})$	4.253401	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(GREV)}=f(\text{Log(GEXP)},\text{Log(FG)},\text{Log(ED)},\text{Log(RGDP)})$	8.520182	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(RGDP)}=f(\text{Log(GEXP)},\text{Log(FG)},\text{Log(ED)},\text{Log(GREV)})$	3.098463	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration

الجدول(7-4): نتائج اختبار الحدود لمعادلة الإنفاق الرأسمالي

نتائج اختبار الحدود لمعادلة الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة الزمنية 2017-1980						
Equation	F-statistic	5%		10%		The Decision
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	
$\text{Log(CA)}=f(\text{Log(FG)},\text{Log(ED)},\text{Log(GREV)},\text{Log(RGDP)})$	3.762401	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(FG)}=f(\text{Log(CA)},\text{Log(ED)},\text{Log(GREV)},\text{Log(RGDP)})$	8.393554	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration

$\text{Log(ED)}=f(\text{Log(CA)},\text{Log(FG)},\text{Log(GREV)},\text{Log(RGDP)})$	4.792764	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(GREV)}=f(\text{Log(CA)},\text{Log(FG)},\text{Log(ED)},\text{Log(RGDP)})$	8.690242	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(RGDP)}=f(\text{Log(CA)},\text{Log(FG)},\text{Log(ED)},\text{Log(GREV)})$	24.89362	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration

الجدول(8-4): نتائج اختبار الحدود لمعادلة الإنفاق الجاري

نتائج اختبار الحدود لمعادلة الإنفاق الجاري خلال الفترة الزمنية 2017-1980						
Equation	F-statistic	5%		10%		The Decision
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	
$\text{LOG(CU)}=f(\text{Log(FG)},\text{Log(ED)},\text{Log(GREV)},\text{Log(RGDP)})$	3.199027	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(FG)}=f(\text{Log(CU)},\text{Log(ED)},\text{Log(GREV)},\text{Log(RGDP)})$	5.675828	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(ED)}=f(\text{Log(CU)},\text{Log(FG)},\text{Log(GREV)},\text{Log(RGDP)})$	4.090198	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(GREV)}=f(\text{Log(CU)},\text{Log(FG)},\text{Log(ED)},\text{Log(RGDP)})$	8.535084	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
$\text{Log(RGDP)}=f(\text{Log(CU)},\text{Log(FG)},\text{Log(ED)},\text{Log(GREV)})$	10.41438	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration

تُشير نتائج اختبار الحدود في الجدول(4-6) لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي، إلى وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في المعادلة المستخدمة عند أخذ كل من Log(GEXP) ، Log(FG) ، Log(ED) ، Log(GREV) ، و Log(RGDP) كمتغير تابع، حيث أن قيمة F-Statistic المحسوبة أعلى من القيم العليا للحدود الحرجة عند مستوى معنوية 10% و5%، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

وتُشير نتائج اختبار الحدود في الجدول(4-7) لمعادلة الإنفاق الرأسمالي، إلى وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة في المعادلة المستخدمة عند أخذ كل من Log(CA) ، Log(FG) ، Log(ED) ، Log(GREV) ، و Log(RGDP) كمتغير تابع، حيث أن قيمة F-Statistic المحسوبة أعلى من القيم العليا للحدود الحرجة عند مستوى معنوية 10% و5%، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

أما بالنسبة لنتائج إختبار الحدود في الجدول (4-8) لمعادلة الإنفاق الجاري، فنتائج النتائج إلى وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة عند أخذ كل من $\text{Log}(\text{FG})$ ، $\text{Log}(\text{CU})$ ، $\text{Log}(\text{ED})$ ، $\text{Log}(\text{GREV})$ ، و $\text{Log}(\text{RGDP})$ كمتغير تابع، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

4-4-4 نتائج تقدير المرونات في المدى الطويل وال المدى القصير

بعد أن ظهرت متغيرات الدراسة تكاملاً مشتركاً؛ أي وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات، فيمكن تقدير المرونات في المدى الطويل وأيضاً في المدى القصير باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير معدلات الدراسة.

أولاً: تقدير معادلة إجمالي الإنفاق الحكومي

سيتم فيما يلي تقدير معادلة إجمالي الإنفاق الحكومي في المدى القصير والطويل

باستخدام ARDL

الجدول (4-9): نتائج تقدير المرونات في المدى القصير والطويل باستخدام ARDL لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي

	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistics	Prob.
Long-run	Log(FG)	0.508741	0.168478	3.019633	0.0086
	Log(ED)	-0.270708	0.146510	-1.847704	0.0845
	Log(GREV)	1.726511	0.724176	2.384104	0.0308
	Log(RGDP)	-0.947095	0.698997	-1.354935	0.1955
	Intercept	2.496409	1.447756	1.724330	0.1052
Short-run	DLog(FG))	0.084557	0.019680	4.296597	0.0006
	DLog(FG(-1))	-0.090040	0.027823	-3.236118	0.0055
	DLog(FG(-2))	-0.085919	0.020737	-4.143335	0.0009
	DLog(ED)	0.170109	0.027789	6.121449	0.0000
	DLog(ED(-1))	0.062663	0.058812	1.065483	0.3035
	DLog(ED(-2))	0.241915	0.042766	5.656641	0.0000
	DLog(ED(-3))	0.157850	0.035963	4.389267	0.0005
	DLog(GREV)	-0.088981	0.139384	-0.638385	0.5328
	DLog(GREV(-1))	-0.652409	0.147719	-4.416547	0.0005
	DLog(GREV(-	-0.332092	0.112101	-2.962444	0.0097

2))				
DLog(GREV(-3))	-0.238477	0.086935	-2.743162	0.0151
DLog(RGDP)	1.160082	0.311621	3.722735	0.0020
DLog(RGDP(-1))	1.507510	0.276158	5.458874	0.0001
CointEq(-1)*	-0.416385	0.068967	-6.037485	0.0000
R²				
Adjusted R²	0.884437	S.E of regression	0.035201	
	0.809321	Durbin-Watson Stat.	2.432738	

يبين الجدول (9-4)، نتائج تقدير المرونات لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي في المدى الطويل والقصير، على اعتبار أن إجمالي الإنفاق الحكومي متغير تابع، إذ تم اختبار عدد فترات الإبطاء الزمني باستخدام معيار AIC وذلك باستخدام نموذج ARDL من برمجية Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (إجمالي الإنفاق الحكومي) والمتغيرات المستقلة (المنح الخارجية، القروض الخارجية، الإيرادات الحكومية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) في المدى الطويل وكانت العلاقة كالآتي:

$$\begin{aligned} \text{Log}(GEXP) = & 2.4964 + 0.5087\text{Log}(FG) - 0.2707\text{Log}(ED) \\ & - 0.9471\text{Log}(RGDP) + 1.7265\text{Log}(GREV) \end{aligned}$$

تشير النتائج في جدول (9-4)، إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للمنح الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي في كلا المديين القصير والطويل، حيث أن زيادة المنح الخارجية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 0.08% في المدى القصير وبنسبة 0.51% في المدى الطويل، وأهم الدراسات التي تتفق مع هذه النتيجة هي دراسة (صبيح، 2017)، و(Martins، 2017).

كما يتضح من جدول (9-4)، أن القروض الخارجية لها أثر إيجابي ومعنوي في المدى القصير، حيث أن زيادة القروض الخارجية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 0.17%، بينما في المدى الطويل كان أثر القروض الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي سالباً ومعنوياً، إذ أن زيادة القروض الخارجية بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 0.27%، ويعود السبب إلى تأثير القروض الخارجية على كل من الإنفاق الرأسمالي والجاري؛ حيث تساعد القروض الخارجية الحكومة في تمويل النفقات في المدى

القصير بينما تكمن خطورته بأنه يزيد من الإلتزامات الحكومية في المدى الطويل، وأهم الدراسات التي تتفق مع هذه النتيجة دراسة (الرواشدة وآخرون، 2019).

ويشير الجدول، إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على إجمالي الإنفاق الحكومي في المدى القصير، إذ زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 1.16%، بينما في المدى الطويل فقد كان أثره سلبياً ومعنوياً، إذ زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 0.95%، ومن الممكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى وجود الفساد المالي وسوء التخطيط الأمر الذي أدى إلى فشل الإنفاق الحكومي وخاصةً الرأسمالي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، ومن أهم الدراسات التي اتفقت مع هذه النتيجة دراسة (عثمان، 2018) ودراسة (Radhi، 2018).

وأظهرت نتائج جدول (4-9)، أن أثر الإيرادات الحكومية على إجمالي الإنفاق الحكومي في المدى القصير قد كان سلبياً وغير معنوي، أما في المدى الطويل فقد كان أثره إيجابياً ومعنوياً، حيث زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إجمالي النفقات الحكومية بنسبة 1.73% في المدى الطويل، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى زيادة العمالة مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الجاري من الأجور وغيرها مترتبة على زيادة العمالة، وبالتالي هذا يؤدي إلى ارتفاع عائد الحكومة من الضرائب والإقتطاعات؛ أي زيادة الإيرادات الحكومية.

وُذِيبَ النتائج في المدى القصير أن قيمة معامل تصحيح الخطأ ((CoinEq(-1)) البالغة - 0.416385 وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا يُشير إلى وجود علاقة تكاملية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة؛ أي أن ما يقارب 41% من الإختلالات التي تحدث في الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة.

ثانياً: تقدير معادلة الإنفاق الرأسمالي

سيتم فيما يلي تقدير معادلة الإنفاق الرأسمالي في المدى القصير والطويل باستخدام

ARDL.

الجدول(4-10): نتائج تقدير المرونة في المدى القصير والطويل باستخدام ARDL لمعادلة الإنفاق الرأسمالي

	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistics	Prob.
Long-run	Log(FG)	0.972231	0.265766	3.658228	0.0019
	Log(ED)	-0.499571	0.184813	-2.703120	0.0151
	Log(GREV)	2.831398	0.997296	2.839076	0.0113
	Log(RGDP)	-2.677238	0.972846	-2.751966	0.0136
	Intercept	7.285864	1.992934	3.655849	0.0020
Short-run	DLog(CA(-1))	-0.077282	0.098305	-0.786143	0.4426
	DLog(CA(-2))	-0.290738	0.092484	-3.143647	0.0059
	DLog(CA(-3))	-0.262567	0.097421	-2.695181	0.0153
	DLog(FG)	0.376879	0.059191	6.637195	0.0000
	DLog(FG(-1))	-0.164390	0.086004	-1.911421	0.0730
	DLog(FG(-2))	-0.033390	0.055077	-0.606240	0.5524
	DLog(FG(-3))	0.094760	0.053191	1.781485	0.0927
	DLog(ED)	0.338995	0.080409	4.215887	0.0006
	DLog(ED(-1))	-0.238047	0.113000	-2.106608	0.0503
	DLog(GREV)	0.371148	0.298416	1.243729	0.2305
	DLog(GREV(-1))	0.826759	0.408829	-2.022261	0.0592
	CointEq(-1)*	-0.808946	0.149666	-5.404992	0.0000
R²	0.875116	S.E of regression	0.103284		
Adjusted R²	0.812674	Durbin-Watson Stat.	1.872432		

يحتوي الجدول(4-10)، نتائج تقدير المرونة لمعادلة الإنفاق الرأسمالي في المدى الطويل والقصير، على إعتبار أن الإنفاق الرأسمالي الحكومي متغير تابع، إذ تم اختبار عدد فترات الإبطاء الزمني باستخدام معيار AIC وذلك باستخدام نموذج ARDL من برمجية Eviews 10.

يتضح من خلال الجدول أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (الإنفاق الرأسمالي) والمتغيرات المستقلة (المنح الخارجية، القروض الخارجية، الإيرادات الحكومية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) في المدى الطويل وكانت العلاقة كالآتي:

$$\begin{aligned} \text{Log}(CA) = & 7.2859 + 0.9722\text{Log}(FG) - 0.4996\text{Log}(ED) \\ & - 2.6772\text{Log}(RGDP) + 2.8314\text{Log}(GREV) \end{aligned}$$

حيث تشير نتائج تقدير معادلة الإنفاق الرأسمالي في المدى الطويل أن جميع المتغيرات تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى معنوية 5%، إذ كانت العلاقة إيجابية بين الإنفاق الرأسمالي وكل من المنح الخارجية والإيرادات المحلية، بينما كانت علاقة الإنفاق الرأسمالي سلبية مع كل من القروض الخارجية والناتج المحلي الإجمالي. أما في المدى القصير فكان معامل الإيرادات الحكومية غير مقبولة احصائياً بينما معاملات المتغيرات المستقلة الأخرى كانت مقبولة احصائياً.

و تشير قيمة معامل التحديد R^2 (0.875116) إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وبما أنه تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية في تقدير المعادلة، فإن تفسير معاملات النموذج تمثل المرونات على المدى الطويل.

أظهر التقدير في الجدول (4-10) وجود أثر إيجابي ومعنوي للمنح الخارجية على الإنفاق الرأسمالي في الأجلين الطويل والقصير، حيث تؤدي الزيادة في مستوى المنح الخارجية بنسبة 1% إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.37% في المدى القصير، بينما في المدى الطويل يؤدي زيادة المنح الخارجية بنسبة 1% إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.97%، إذ يمكن تفسير ذلك بأن معظم المنح الخارجية التي تلقتها الأردن كانت مقيّدة ضمن شروط تُلزم إنفاقها على برامج ومشاريع في قطاعات تنموية معينة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الرواشدة وآخرون، 2019)، دراسة (Martins، 2007)، ودراسة (Njeru، 2003).

وتبين نتائج التقدير أن للقروض الخارجية أثر إيجابي ومعنوي على الإنفاق الرأسمالي في المدى القصير؛ حيث أن زيادة القروض الخارجية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة نسبتها 0.34% في الإنفاق الرأسمالي، بينما كان الأثر سلباً ومعنوياً في المدى الطويل؛ إذ أن زيادة بنسبة 1% من القروض الخارجية يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.49%، ويمكن تفسير هذه النتيجة بالنظر إلى تكاليف خدمات الدين، حيث يفرض صندوق النقد الدولي على الأردن قروض تصحيحية تنموية بهدف مساعدة إقتصاده ولكنها تؤثر سلباً في المدى الطويل من خلال تكاليف خدمة الدين المرتفعة التي يتكبدها الأردن، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (الهروط، 2011).

وتبين نتائج التقدير أن للإيرادات الحكومية أثراً إيجابياً ولكنه غير معنوي على الإنفاق الرأسمالي في المدى القصير. بينما لها أثر إيجابي ومعنوي في المدى الطويل؛ حيث أن زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 2.83%.

وأظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يوجد له تأثير في المدى القصير، ويمكن إرجاع غياب تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الرأسمالي إلى عدم التركيز على الإنفاق على القطاعات الإنتاجية في بعض السنوات واقتصار الإنفاق الرأسمالي على قطاعات أخرى كقطاع الخدمات. أما في المدى الطويل فكان تأثيره سلبياً ومعنوياً على الإنفاق الرأسمالي؛ إذ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 2.67%، ومن المرجح أن يعود السبب إلى أن ازدياد الناتج المحلي الإجمالي يتطلب وجود مصادر للتمويل منها اللجوء إلى زيادة اقتطاع الضرائب وبالتالي الحد من الإذخار وذلك ينعكس سلباً على الإنفاق الرأسمالي فيؤدي إلى انخفاضه، وأهم دراسة تتوافق مع هذه النتيجة هي دراسة (ابن عزة، 2011).

وُثِّبَت النتائج في المدى القصير أن قيمة معامل تصحيح الخطأ ((CoinEq(-1)) البالغة -0.808946 وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا يُشير إلى وجود علاقة تكاملية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة؛ أي أن ما يقارب 80% من الاختلالات التي تحدث في الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة.

ثالثاً: تقدير معادلة الإنفاق الجاري

سيتم فيما يلي تقدير معادلة الإنفاق الجاري في المدى الطويل والقصير باستخدام

ARDL.

الجدول (4-11): نتائج تقدير المرونات في المدى القصير والطويل باستخدام ARDL لمعادلة الإنفاق الجاري

	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistics	Prob.
Long-run	Log(FG)	0.519533	0.089619	5.797105	0.0012
	Log(ED)	0.093392	0.065601	1.423622	0.2044
	Log(GREV)	0.481058	0.244688	1.966008	0.0969
	Log(RGDP)	0.319768	0.244860	1.305924	0.2394
	Intercept	-2.556880	0.796815	-3.208874	0.0184
Short-	DLog(CU(-1))	-0.022602	0.065014	-0.347640	0.7400
	DLog(CU(-2))	0.141305	0.049116	2.876933	0.0282

run	DLog(CU(-3))	0.164933	0.055947	2.948047	0.0257
	DLog(CU(-4))	0.075912	0.048637	1.560779	0.1696
	DLog(FG)	0.009137	0.008521	1.072331	0.3248
	DLog(FG(-1))	-0.331513	0.027804	-11.92324	0.0000
	DLog(FG(-2))	-0.316303	0.027259	-11.60357	0.0000
	DLog(FG(-3))	-0.149376	0.019065	-7.834979	0.0002
	DLog(FG(-4))	-0.085410	0.016475	-5.184099	0.0020
	DLog(ED)	0.153471	0.013973	10.98306	0.0000
	DLog(ED(-1))	0.177066	0.023454	7.549597	0.0003
	DLog(ED(-2))	0.192749	0.016567	11.63418	0.0000
	DLog(ED(-3))	0.114367	0.015604	7.329461	0.0003
	DLog(ED(-4))	-0.100795	0.013561	-7.432686	0.0003
	DLog(GREV)	-0.544060	0.076130	-7.146479	0.0004
	DLog(GREV(-1))	-0.925716	0.081705	-11.33004	0.0000
	DLog(GREV(-2))	-0.692829	0.073629	-9.409697	0.0001
	DLog(GREV(-3))	-0.379079	0.052337	-7.243027	0.0004
	DLog(GREV(-4))	-0.434009	0.060936	-7.122381	0.0004
	DLog(RGDP)	2.310304	0.203160	11.37183	0.0000
	DLog(RGDP(-1))	1.960473	0.137232	14.28583	0.0000
	CoIntEq(-1)*	-0.779388	0.060498	-12.88285	0.0000
R²					
R²		0.982742	S.E of regression		0.013267
Adjusted R²		0.949794	Durbin-Watson Stat.		2.805547

يُشير الجدول (4-11)، إلى نتائج تقدير المرونات لمعادلة الإنفاق الجاري في المدى الطويل والقصير على اعتبار أن الإنفاق الجاري الحكومي متغير تابع، حيث تم استخدام نموذج ARDL من برمجية Eviews 10 باستخدام معيار AIC لمعرفة عدد فترات الإبطاء الزمني.

يتضح من خلال الجدول أن هنالك علاقة بين المتغير التابع (الإنفاق الجاري) والمتغيرات المستقلة (المنح الخارجية، القروض الخارجية، الإيرادات الحكومية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) في المدى الطويل وكانت العلاقة كالاتي:

$$\begin{aligned} \text{Log}(CU) = & -2.5569 + 0.5195\text{Log}(FG) + 0.0934\text{Log}(ED) \\ & + 0.3198\text{Log}(RGDP) + 0.4811\text{Log}(GREV) \end{aligned}$$

يتبين من خلال الجدول (4-11)، أن للمنح الخارجية أثر إيجابي ولكنه غير معنوي على الإنفاق الجاري في المدى القصير بينما في المدى الطويل كان أثرها إيجابياً ومعنوياً؛ إذ أن زيادة المنح الخارجية بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الجاري بنسبة تُقارب 0.51%، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن المنح الخارجية تكون موجهة في المدى القصير لتغطية النفقات الأخرى

كالإنفاق الرأسمالي، ولكن في المدى الطويل تتغير توجهات إنفاق مبالغ المنح الخارجية المرادة من قبل الجهات المانحة إلى نفقات أخرى من أهمها الإنفاق الجاري، وهذا يدعم فكرة وجود التبادلية Fungibility، وأحدث الدراسات التي تتفق مع هذه النتيجة هي دراسة (الرواشدة وآخرون، 2019)، دراسة (التميمي، 2008)، (Njeru، 2003)، وأيضاً دراسة (Martins، 2007).

كما تُشير النتائج في جدول (4-11)، إلى أن القروض الخارجية لها أثر إيجابي ومعنوي في المدى القصير؛ إذ أن زيادة القروض الخارجية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 0.15%، ولها أثر إيجابي وغير معنوي على الإنفاق الجاري في المدى الطويل، وهذا يُعزى إلى أن الأردن إستخدمت هذه القروض لتغطية الإنفاق الجاري، مثل ما حدث في الثمانينات إذ كانت تنفق معظم تمويلاتها الخارجية على الإنفاق الجاري الأمر الذي أدى في نهاية الثمانينات إلى تعرض الإقتصاد الأردني إلى مخاطر كبيرة.

كما يُشير الجدول إلى أن الإيرادات الحكومية تؤثر بشكل سلبي ومعنوي في المدى القصير بينما في المدى الطويل كان الأثر إيجابياً ومعنوياً؛ حيث أن زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الجاري بنسبة 0.54% في المدى القصير وإلى ارتفاعه بنسبة 0.48% في المدى الطويل، وقد يُعزى السبب في ذلك إلى تبني الحكومة السياسة الانكماشية؛ إذ أنها سياسة تستخدم لعلاج مشكلة تزايد التضخم حيث تقوم الحكومة بزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي وخاصةً الجاري وذلك لتخفيض القوة الشرائية للأفراد.

كما يؤثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الإنفاق الجاري بشكل إيجابي في المديين القصير والطويل، ولكنه معنوي في المدى القصير؛ إذ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 2.31%، أما في المدى الطويل بالرغم من أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 0.32%، إلا أنها لا تتمتع بمعنوية إحصائية، ويُعود السبب في ذلك إلى طبيعة النفقات الجارية حيث تُعد من النفقات المفروضة على الدولة إنفاقها بغض النظر عن المتغيرات الحاصلة على إقتصادها، وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (صبيح، 2017).

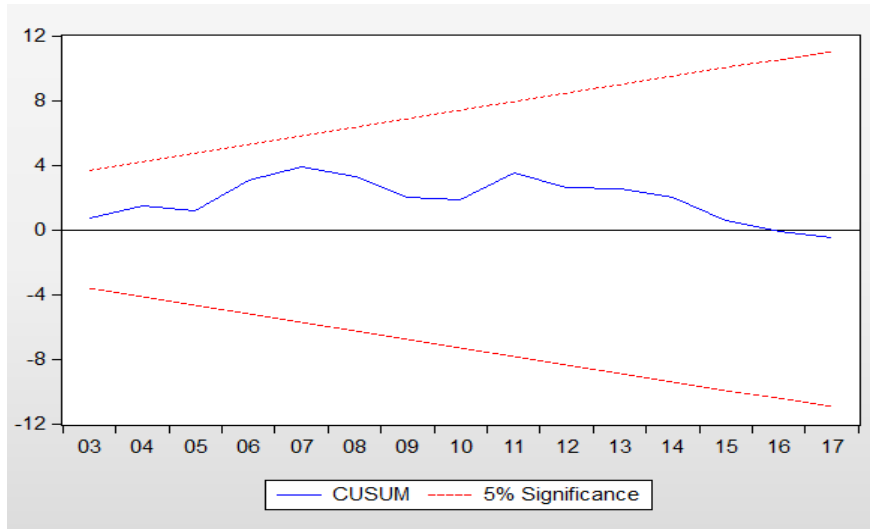
وُذُبين النتائج في المدى القصير أن قيمة معامل تصحيح الخطأ ((CoinEq(-1)) البالغة -0.779388 وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا يُشير إلى وجود علاقة تكاملية

قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة؛ أي أن ما يقارب 78% من الإختلالات التي تحدث في الفترة السابقة يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة.

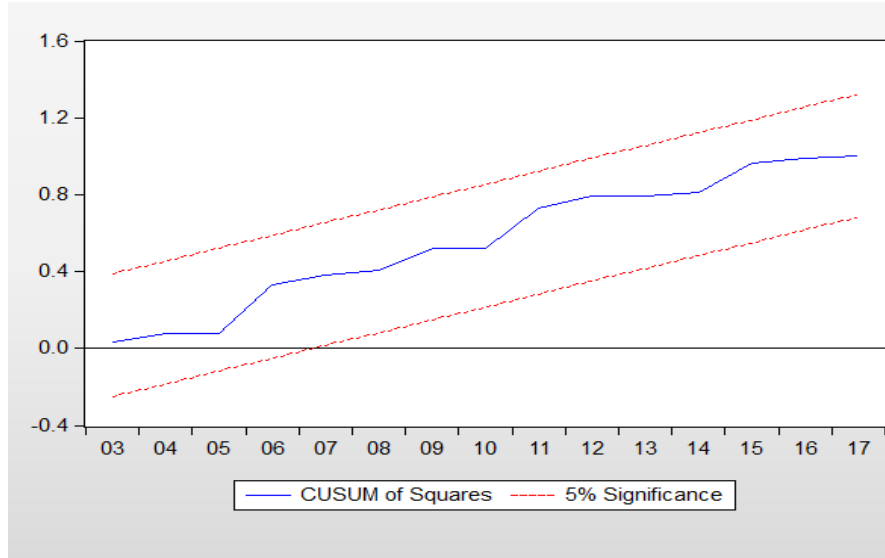
5-4-4 نتائج اختبار كوزوم للإستقرارية CUSUM Test

تظهر النتائج في الشكل (1-4) والشكل (2-4) لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي، والشكل (3-4) والشكل (4-4) لمعادلة الإنفاق الرأسمالي، والشكل (5-4) والشكل (6-4) لمعادلة الإنفاق الجاري:

الشكل(1-4): اختبار CUSUM لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي

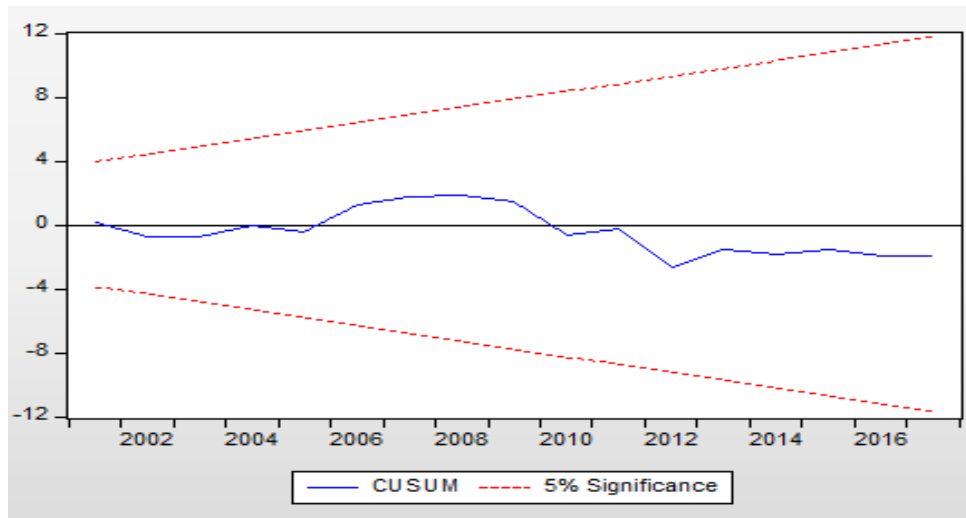


الشكل(2-4): إختبار CUSUM of Square لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي

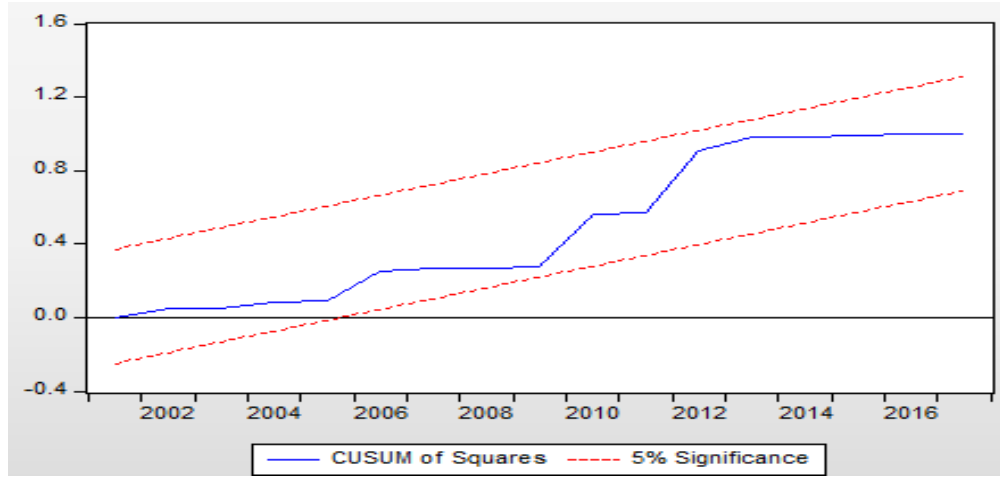


نلاحظ من الاختبارين cusum و cusum of square لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي المتواجدين في الشكلين السابقين (1-4) و(2-4)، أن منحني الأخطاء كان من ضمن الحدود الحرجة خلال فترة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛ أي أن المعلمات مستقرة خلال فترة الدراسة وبالتالي ليس هنالك حاجة إلى تجزئة فترة الدراسة إذ يمكننا التعامل مع فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة.

الشكل(3-4): إختبار CUSUM لمعادلة الإنفاق الرأسمالي

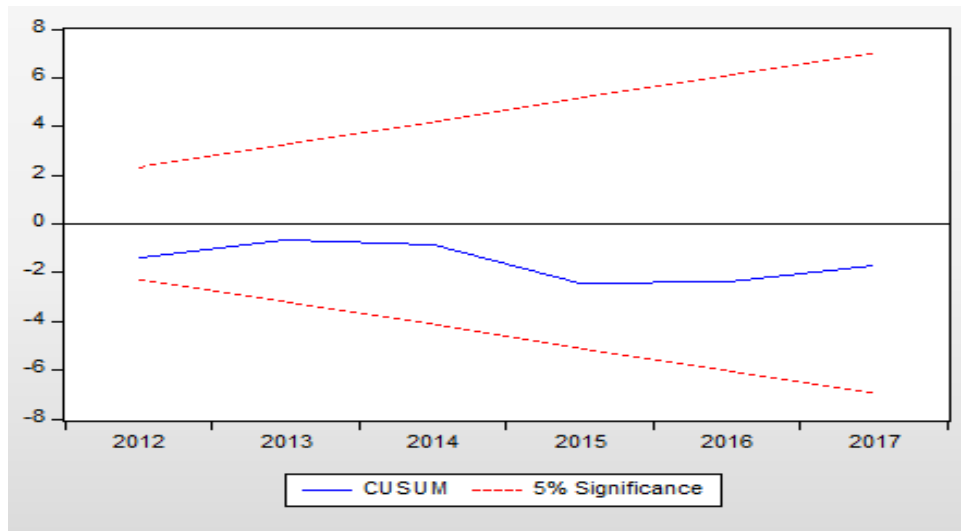


الشكل (4-4): اختبار CUSUM of Square لمعادلة الإنفاق الرأسمالي

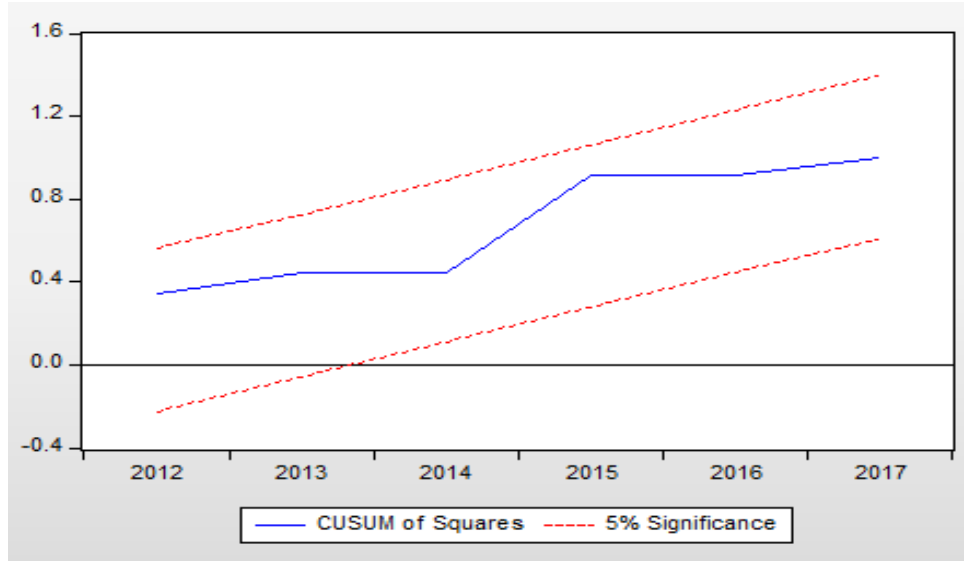


نلاحظ من الاختبارين cusum و cusum of square لمعادلة الإنفاق الرأسمالي المتواجدين في الشكلين السابقين (3-4) و(4-4)، أن منحني الأخطاء كان من ضمن الحدود الحرجة خلال فترة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛ أي أن المعلمات مستقرة خلال فترة الدراسة وبالتالي ليس هنالك حاجة إلى تجزئة فترة الدراسة إذ يمكننا التعامل مع فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة.

الشكل (5-4): اختبار CUSUM لمعادلة الإنفاق الجاري



الشكل(4-6): إختبار CUSUM of Square لمعادلة الإنفاق الجاري



نلاحظ من الاختبارين cusum و cusum of square لمعادلة الإنفاق الجاري المتواجدين في الشكلين السابقين (4-5) و(4-6)، أن منحى الأخطاء كان من ضمن الحدود الحرجة خلال فترة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛ أي أن المعلمات مستقرة خلال فترة الدراسة وبالتالي ليس هنالك حاجة إلى تجزئة فترة الدراسة إذ يمكننا التعامل مع فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة.

4-4-6 نتائج الإختبارات التشخيصية

يُشير الجدول (4-12)، إلى أن النماذج الإقتصادية في الدراسة تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation، حيث أن احتمالية F-Statistics أكبر من 5% لكل منها، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط متسلسل بين الأخطاء العشوائية لمتغيرات الدراسة. كما يُشير إختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض ثبات تباين حد الخطأ، حيث أن احتمالية F-Statistics أكبر من 10%.

الجدول (4-12): نتائج الإختبارات التشخيصية

Equation	Test	Test- Statistics	Prob.
Log(GEXP)=F(Log(FG),Log(ED),Log(GREV),Log(RGDP))	Serial Correlation	F-Statistics= 1.053162	Prob F(4,11)= 0.4241
	Heteroskedasticity Test	F-Statistics= 0.409670	Prob F(18,15)= 0.9631
Log(CA)=F(Log(FG),Log(ED),Log(GREV),Log(RGDP))	Serial Correlation	F-Statistics= 0.313055	Prob F(2,15)= 0.7359
	Heteroskedasticity Test	F-Statistics= 0.913706	Prob F(16,7)= 0.5696
Log(CU)=F(Log(FG),Log(ED),Log(GREV),Log(RGDP))	Serial Correlation	F-Statistics= 2.576411	Prob F(1,5)= 0.1694
	Heteroskedasticity Test	F-Statistics= 0.326514	Prob F(2,6)= 0.9789

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القروض والمساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي بشكل عام و أثر القروض والمساعدات الخارجية على شقي الإنفاق الحكومي: الإنفاق الرأسمالي والجاري في الأردن خلال الفترة الزمنية (1980-2017). وبعد إجراء الإختبارات والتقديرية الاحصائية لتحقيق هذا الهدف، توصلت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- يتضح من خلال التحليل الوصفي، أن التأثيرات المحلية كالزيادة في عجز الموازنة وزيادة السكانية والمشاكل الجغرافية، والإقليمية كالظروف والأحداث السياسية والإستقرار السياسي في المنطقة، كان لها دور كبير في زيادة أو تقليل تدفق القروض والمساعدات الخارجية إلى الأردن، حيث يتبين من خلال تطور البيانات والنسب أن الأردن يعتمد على القروض والمنح الخارجية كمشاركات للإيرادات المحلية في تمويل النفقات الحكومية بشقيه الجاري والرأسمالي.

2- ويظهر من التحليل القياسي، أن نتائج إختبار التكامل المشترك (إختبار الحدود Bound Test) ونتائج نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، يظهر وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي لمعادلة إجمالي الإنفاق الحكومي ولكل من معادلة الإنفاق الرأسمالي ومعادلة الإنفاق الجاري ، ووجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة (المنح الخارجية الحقيقية، القروض الخارجية الحقيقية، الإيرادات الحكومية الحقيقية، والنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والمتغير التابع لكل معادلة.

3- تبين وجود أثر إيجابي للمنح الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي الأردني وعلى شقيه الرأسمالي والجاري في المديين الطويل والقصير، إذ أن زيادة 1% من المنح الخارجية المقدمة للأردن يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 0.51% وزيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.97% إضافة لزيادة الإنفاق الجاري بنسبة 0.51%

في المدى الطويل، وفي المدى القصير فإن زيادة المنح الخارجية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 0.08% وزيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.37% بينما كان أثره على الإنفاق الجاري لا يتمتع بمعنوية إحصائية.

4- وجود أثر إيجابي للقروض الخارجية على إجمالي الإنفاق الحكومي وعلى شقيه الرأسمالي والجاري في المدى القصير، حيث أن زيادة القروض الخارجية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 0.17% وزيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.33% وزيادة الإنفاق الجاري بنسبة 0.15%، لكن في المدى الطويل فإن زيادة القروض الخارجية بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 0.27% وانخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة تقارب 0.49% أما بالنسبة للإنفاق الجاري فعلى الرغم من أنها إيجابية إلا أنها لا تتمتع بمعنوية إحصائية.

5- وجود أثر إيجابي للإيرادات الحكومية على إجمالي الإنفاق الحكومي وعلى شقيه الرأسمالي والجاري في المدى الطويل؛ إذ أن زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة 1.73% وزيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 2.83% وأيضاً إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 0.48%، بينما في المدى القصير كان أثر الإيرادات الحكومية على إجمالي الإنفاق الحكومي سالباً وغير معنوي، أما أثرها على الإنفاق الرأسمالي إيجابياً ولكنه لا يتمتع بمعنوية إحصائية، بينما أثرها على الإنفاق الجاري كان سالباً ومعنوياً؛ حيث أن زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الجاري بنسبة 0.54%.

6- كانت علاقة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الحكومي في الأردن غير محددة بشكل عام، حيث بالنسبة لعلاقته مع إجمالي الإنفاق الحكومي فكانت العلاقة تتمتع بالمعنوية الإحصائية في المديين القصير والطويل ولكنها تختلف من حيث طبيعة علاقتها، إذ أن الناتج المحلي الإجمالي كان أثره على إجمالي الإنفاق الحكومي إيجابياً في المدى القصير وسلبياً في المدى الطويل، حيث كان زيادته بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي النفقات الحكومية بنسبة 1.16% في المدى القصير وانخفاض إجمالي النفقات بنسبة 0.95% في المدى الطويل. بينما أثره على الإنفاق الرأسمالي كان سالباً في المدى الطويل إذ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة تقارب 2.67%، أما في المدى القصير لا يوجد له أثر على الإنفاق الرأسمالي. وقد كان للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي علاقة إيجابية مع الإنفاق الجاري في المديين الطويل والقصير، حيث في المدى القصير كان زيادته بنسبة

1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة 2.3%، أما فيالمدى الطويل كانت العلاقة إيجابية ولكنها لا تتمتع بمعنوية احصائية.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. بالاعتماد على أن تأثير المنح الخارجية على الانفاق الحكومي وعلى شقيه، فمن ضروري توجيه أكبر قدر من اموال المنح الخارجية للإنفاق الرأسمالي من خلال المشاريع الانتاجية التي تدعم الاقتصاد الوطني وتزيد التوظيف وتقلل من خطر البطالة، والمحاولة في الاعتماد على الموارد المحلية لتمويل النفقات الجارية.
2. التقليل من الإعتماد على القروض الخارجية، بسبب ما تعرضه الزيادة العالية في الإعتماد عليها كمورد في تمويل الإقتصاد الأردني من اعباء مالية مرتفعة، والعمل على التأكد من قدرة الإقتصاد على سداد خدمات الدين الخارجي.
3. العمل على معالجة أكبر قدر من الإختلالات الإقتصادية المؤدية إلى تثبيط عملية التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال ضبط النفقات الجارية غير المبررة، والعمل على زيادة حصة النفقات الرأسمالية مع ضرورة ربطها بطرق تمويلها و ببرنامج زمني محدد وحساب العائد من هذه النفقات.
4. رفع الإيرادات الحكومية، من خلال التركيز على الإنتاجية الوطنية وتنويعها، واستخدامها كمورد رئيسي لتمويل النفقات الحكومية وخاصة الجاري، وذلك بهدف دفع عجلة التطور والتنمية الإقتصادية في الأردن، وخفض الاستعانة بالقروض الخارجية ذات التكاليف الباهظة.

• المراجع

• المراجع العربية

- ابن عزة، هناء. (2011م). أثر الإنفاق العام (الإنفاق الحكومي) على النمو الاقتصادي بالجزائر. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- احمد، محمد. (2012م). محددات وآثار المساعدات الاقتصادية الخارجية على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على اقتصاد كينيا منذ عام 1995. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر.
- الانصاري، بلال صلاح. (2017م). مبادئ واقتصاديات المالية العامة. مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- البطريق، يونس. (1986م). في المالية الدولية. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- البنك الدولي. (1996م). الأردن والبنك الدولي يعملان معاً لتحقيق النمو والرخاء.
- بني هاني، عبدالرزاق. (2018م). نظرية الإنحباس وتنمية اللاتنمية. مطبوعات جامعة جرش، الأردن.
- التميمي، حمزة. (2008م). دور المساعدات والمنح الخارجية في رقد الموازنة العامة في الأردن خلال "1990-2006". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- الجبوري، بتول، والزمالي، دعاء. (2014م). دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1: ص 190-202.
- الجمل، اسراء محمد. (2018م). أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: دراسة قياسية للفترة (1995-2017). رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- الجنابي، فكري. (2017م). أثر الدين العام على الانفاق العام في الأردن. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- حسن، مؤيد جبار، وعبدالامير، حسين باسم. (2016م). الحركات الاسلامية المسلحة المبايعة لتنظيم "الدولة الاسلامية" بوكو حرام إنموذجاً. مجلة أهل البيت، المجلد 1، العدد: 20: ص 141-159.
- خصاونة، احمد يوسف. (2002م). نموذج النمو الاقتصادي المقيد بميزان المدفوعات: حالة الأردن (1980-2000). رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- دويدار، محمد. (1968م). مبادئ المالية العامة. المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، مصر.
- الرفاعي، حسين نمر. (2006م). أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن للفترة 1976-2005. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- الرواشدة، أماني، وشواقفة، وليد، والطراونة، علاء الدين. (2019م). أثر المساعدات الخارجية على الانفاق العام الرأسمالي والجاري في الأردن (1979-2015). المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1: ص 23-39.

- زعزوع، زينب. (2012م). دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي. مجلة النهضة، المجلد 13، العدد2: ص37-80.
- صبيح، ماجد. (2017م). أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية (1996-2015). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 17: ص79-94.
- صندوق النقد الدولي. (2018م). التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2017.
- عبد الهادي، سامر. (2010م). التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية-حالة الأردن (1990-2009). رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن.
- عبيد، عزيزة. (2015م). أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.
- عثمان، منى محمد. (2018م). أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة السودان خلال الفترة من (1990-2014). رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- علاية، موسى. (2015م). المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة. مجلة سياسات عربية، المجلد 72، العدد 14: ص74-87.
- المديوي، جليل. (1983م). قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
- النابلسي، تامر. (1997م). أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية على الأردن للفترة من 1973-1994. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
- الهروط، فوزان. (2011م). أثر الدين العام الخارجي على الإنفاق الرأسمالي في الأردن. رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، الأردن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2018م). تقارير المساعدات الخارجية.
- وزارة المالية. (2017م). خطاب مشروع الموازنة.
- وزارة المالية. (2018م). الحسابات الختامية للموازنة العامة للسنة المالية 2017.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (2018م). لمحة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن. WWW.USAID.GOV
- يونس، مفيد، وكنعان، عبدالغفور، والباشا، مازن. (2002م). تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن. مجلة تنمية الريف، المجلد 24، العدد 69، ص8-102.

• المراجع الأجنبية

- Akanni, Lateef, &Logile, Abidemi, &Odusanya, Ibrahim. (2011). Foreign Aid, Public Expenditure and Economic Growth: The Nigerian Case. Journal of Applied Business Research, Vol. 27, No. 3: P.P 33-42.
- Al-Maaitah, Majd. (1990). The Impact of External Borrowing on the Economy of Jordan: an Empirical Investigation. Master's thesis, Yarmouk University, Jordan.
- Areskoug, Kaj. (1969). External Public Borrowing: it's Role in Economic Development. PRAEGER Publisher, USA.
- Aworinde, Olalekan, &Onakoya, Abdegbemi. (2016). Foreign Aid and Government Expansion: Evidence from Low and Middle Income Countries. The Journal of Developing Area, Vol. 50, No. 3: P.P 22-33.
- Batten, Aaron. (2010). Foreign Aid, Government Behaviour, and Fiscal Policy in Papua New Guinea. Master's thesis, the Australian National University, Australia.
- Berndt, Markus, & Dudine, Paolo, & Martijn, JK, & Shonchoy, Abu. (2008). The Spending and Absorption of Aid in PRGF Supported Programs. IMF working paper, University of New South Wales, Australia.
- Busher, Martin, & Von, Michael Huff. (1995). Development aid between, cultural encounter and general conditions of economic policy, Economics, P:57-80.
- Feyzioglu, Tarhan, & Swaroop, Vinaya, & Zhu, Min. (1996). Foreign Aid's Impact on Public Spending. Policy Research Working Paper, The World Bank.
- Gujarati, Damodar. (2004). Basic Econometrics. Tata McGraw Hill, The fourth edition, India.
- Johaston, Micheal. (1997). "What can be done about entrenched corruption?" Paper presented to the ninth annual bank conference on development economics, The World Bank, Washington DC, P:15.
- Kozak, Yuriy. (2015). International Finance training manual. Ministry of education and science of Ukraine, Ukraine.
- Liew, V., K-S. (2004). What Lag selection criteria should we employ?. Economics Bulletin, Vol. 33, No. 3: P.P 1-9.
- Martins, Pedro. (2007). The Impact of Foreign aid on Government Spending, Revenue and Domestic Borrowing in Ethiopia. Working Paper, International Poverty Centre, Brazil.

- McGillivray, Mark, & Rodriguez, Susana, & Morrissery, Oliver. (1998). Aid and the Public sector in Pakistan: Evidence with endogenous aid. Master's thesis, University of Nottingham, UK.
- Muse, Bernard. (2015). Impact of Foreign aid on Public Expenditure in Nigeria: Application of vector error correction model. IOSR Journal of Mathematics, Vol. 11, No. 2: P.P 22-27.
- Njeru, James. (2003). The Impact of Foreign aid on Public Expenditure: The Case of Kenya. AERC Research Paper, Moi University, Kenya.
- Oxfam. (2017). Foreign aid 101: A quick and easy guide to understanding US foreign aid.
- Pack, Howar, & Pack, Janet. (1990). Is Foreign aid Fungible? The Case of Indonesia. The Economic Journal, Vol. 100, No. 399: P.P 184-194.
- Pack, Howar, & Pack, Janet. (1993). Foreign aid and the question of Fungibility. The Review of Economics and Statistics, Vol. 75, No. 2: P.P 258-265.
- Radhi, Hasan. (2018). The Relationship between Government Expenditure and GDP in non-oil Iraq economy. Journal of the Arab American University, Vol. 4, No. 2: P.P 46-71.
- Shine, Ritta. (2014). Donor Funding and Crowding out of Public Spending: Evidence from Low and Middle-income Countries. Master's thesis, University of Cape town, South Africa.
- Smith, Stephen, & Todaro, Michael. (2012). Economic Development. Addison-wesley, USA.
- Sturm, J.E. (2001). Determinants of Public Capital Spending in Less-developed Countries. Master's thesis, University of Groningen, Netherlands.
- Voiradas, C. (1973). Exports, foreign capital inflow and economic growth. Journal of international economics, Vol. 3, No. 4: P.P 337-349.
- World Bank. (1981). World Debt tables Report, Washington DC, p:3.

Abstract

Shehab, Farah Ibrahim. The Impact of Foreign Debt and Aid on Public Expenditure in Jordan (1980-2017). Master Thesis, Department of Economics, Yarmouk University, 2019.

Supervision: Dr. Sameh Al-Ajlouni, Prof. Zakia Mashal.

This paper is dedicated to investigate the impact of foreign debt and aid on current government expenditure and on capital government expenditure in Jordan over the period of 1980 to 2017. Descriptive approach, econometric approach, And the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) method are used for this study.

The results of the study showed that Jordan depends mainly on debt and foreign aid to finance its government expenditures. Based on the findings obtained in this study, two primary outcomes have been elicited. Firstly, there is a positive and significant impact of Foreign aid on Government Expenditure and on both capital and current expenditure in long-run term. And in short-run term, there is a positive impact of foreign aid but this impact is insignificant on current expenditure. Secondly, there is a positive impact of external debt on government expenditure both capital and current in short-run term. In long-run term the impact of foreign aid on Government Expenditure and on capital expenditure are negative. And the impact of foreign aid on current expenditure is positive but insignificant.

The study recommended that Jordan must be guiding foreign debt and aid better through the preparation of a technical and economic feasibility studies for the economic projects to ensure greater benefits, and

work to limit them for the capital expenditures with a material return, and also work to improve the management of government expenditures, and work on detailed planning of capital expenditure.

Keywords: Foreign Aid, Foreign Debt, Government Expenditure, Capital Expenditure, Current Expenditure, External Financing, General Budget, Self-Regression Method of Distributed Deceleration (ARDL).

ملحق رقم (1): بيانات الدراسة

الإيرادات المحلية (بالمليون)	القروض الخارجية (بالمليون)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمليون)	المنح الخارجية (بالمليون)	الإنتفاق الجاري (بالمليون)	الإنتفاق الرأسمالي (بالمليون)	إجمالي الإنتفاق الحكومي (بالمليون)	السنة
475.07	859.36	2447.4	439.77	706.19	427.16	1133.351	1980
622.49	1089.75	2850.2	405.88	770.25	457.82	1228.063	1981
671.91	1269.43	3060.7	370.27	821.80	430.00	1251.809	1982
675.78	1405.59	2997.4	162.24	761.18	359.87	1121.047	1983
702.97	1637.89	3161.7	176.65	808.09	305.79	1113.888	1984
715.07	1709.28	3067.8	292.38	844.59	337.53	1182.127	1985
763.54	1690.16	3244.9	208.12	826.25	367.14	1193.393	1986
795.02	1760.27	3310.2	184.57	872.46	394.32	1266.784	1987
803.75	5449.56	3337.0	220.72	970.92	537.87	1508.787	1988
728.38	6635.40	2975.1	321.01	919.61	297.95	1217.566	1989
832.06	5444.92	2968.4	176.65	904.64	205.68	1110.314	1990
910.15	5089.28	3035.9	236.26	956.24	341.87	1298.109	1991
1149.45	4308.31	3398.1	129.32	883.29	331.95	1215.241	1992
1125.39	3829.42	3516.7	147.67	945.49	264.64	1210.139	1993
1153.35	3997.92	3690.4	148.64	945.59	318.61	1264.208	1994
1206.59	4123.67	3958.2	153.46	1024.58	322.72	1347.301	1995
1212.87	4243.07	4035.2	202.93	1065.14	337.03	1402.169	1996
1152.04	4066.95	4180.3	166.81	1185.56	347.61	1533.173	1997
1174.86	4097.80	4310.0	132.29	1218.12	340.50	1558.619	1998
1244.77	4240.64	4446.9	152.77	1200.52	305.08	1505.594	1999
1250.83	3918.12	4660.1	186.60	1269.63	260.87	1530.501	2000
1331.33	3850.14	4930.0	193.21	1332.26	312.83	1645.089	2001
1352.63	4135.57	5251.3	206.06	1378.14	339.09	1717.223	2002
1269.43	4084.79	5476.5	520.99	1496.55	353.72	1850.273	2003
1579.74	3935.23	5952.5	596.89	1699.52	456.88	2156.399	2004
1838.95	3628.38	6404.2	359.48	1772.07	455.34	2227.414	2005
2051.11	3361.73	6919.6	197.37	1987.52	514.72	2502.241	2006
2219.05	3213.13	7419.9	210.03	2261.43	515.36	2776.790	2007
2220.42	1847.32	7913.3	364.52	2270.15	486.42	2756.567	2008
2001.66	1849.24	8083.4	159.35	2191.94	690.42	2882.354	2009
1898.26	2054.05	8358.2	178.95	2114.54	428.29	2542.832	2010
1770.68	1892.13	8635.2	512.38	2420.41	445.79	2866.199	2011
1905.48	1988.36	8854.6	131.89	2500.44	272.26	2772.699	2012
1953.04	2759.72	9098.6	243.79	2310.20	389.48	2699.681	2013
2226.95	2965.06	9392.5	456.57	2478.95	420.02	2898.968	2014
2138.61	3397.55	9637.6	320.63	2396.79	397.41	2794.200	2015
2232.79	3688.97	9830.4	299.44	2478.33	368.61	2846.940	2016
2367.69	4182.73	10027.0	249.44	2507.06	373.68	2880.740	2017

- المصدر: بيانات البنك المركزي الأردني بعد أخذ القيم الحقيقية لجميع

المتغيرات (www.cbj.gov.jo).